

مهاشم

القومعة

التقرير السنوي لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية لسنة ٢٠٢٢
حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين





الفهرست

٤	المقدمة
٦	ظروف جمع معلومات التقرير
٧	جداول الرصد الرقمية
٨	جداول توثيق الأحداث

قمع الحريات الدينية

١٠	انتهاكات موسم عاشوراء ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م
١٣	استهداف المناسبات الدينية في مختلف مناطق البحرين
١٨	الاستهداف الجماعي للحريات الدينية في السجون
	الاحتجاجات الجماعية للمعتقلين على التضييق على الحريات
١٩	الدينية في السجون
٢٠	الاستدعاءات على خلفية المشاركة في مراسم دينية

تسلسل رصد الانتهاكات

٢٢	المداهمات غير القانونية، وانتهاكات الأجهزة الأمنية
٢٩	الاعتقالات
٣٣	الاستدعاءات
٣٥	الاختفاء القسري
٣٨	الأحكام القضائية
٤٤	الانتهاكات الفردية في السجون
٥٠	الانتهاكات الجماعية في السجون
٥٣	الاحتجاجات الجماعية في السجون
٥٤	الاحتجاجات والاعتصامات
٦٠	الإفراجات

السجون المفتوحة في بعدها القانوني

٦٢	التقارير المرفوعة للجهات الأممية
٦٤	

النتائج والتوصيات

٦٧

المقدمة

تستمر الحركة الشعبية الإصلاحية المطالبة بالحقوق الجوهرية التي كفلها «الدستور» والمواثيق والمعاهدات الحقوقية الدولية، ونظمتها بعض القوانين التي لم تمسها يد العبث بعد، ويستمر القمع والتضييق والاضطهاد الرسمي تجاوزاً وتجاهلاً لمقررات «الدستور» والقوانين المنظمة لحقوق المواطنين، والنداءات الدولية والنقد الشعبي المحلي والدولي لممارس/آذارات السلطات الأمنية، وفي مواسم من القمع السياسي؛ بحسب الأوضاع الداخلية.

منذ العام ٢٠١١م، بل وقبل ذلك بعقود من الزمن، إلى الآن هناك طريقان أمام السلطات، سلوك طريق منهج أساسي وهو اعتماد حقوق المواطنين وواجباتهم، وهذا ميزان استقرار وخط وصول إلى العدالة في أدنى درجاتها، أو سلوك طريق اعتماد خلاف المنهج الأساس وهو عدم احترام حقوق للمواطنين ومواطنتهم بشكل عام.

السلطات اختارت العبث بالحقوق وتجاهل واجباتها حيال المواطنين، بحيث لم يعد المواطن يرى الحقوق والواجبات مستقرة محافظ عليها، بمعنى أن المرجع لإدراك هذه المعادلة «معادلة الحقوق والواجبات» ليست ثابتة المنظور وإنما تتحرك وتنقلب بحسب الموقع فالمواطن يرى حقوقه وواجباته ماثلة واضحة بينما السلطات ترى الحقوق والواجبات من منظور تغير الوقائع وتبدل الأحوال، فلا ثبات في المعايير ولا استقرار في الموازين. فالأمر بالنسبة للسلطات يدور مدار مصطلحتها، فإن كانت الحقوق لا تمس شيء من مصالحها تبقى وتستمر وما أن تشعر بضررها على ما تتطلع إليه، سلبت الحقوق وإن كانت ثابتة في الدستور، والواجبات إن كانت لا تمس شيء من مصالحها تبقى وتستمر وما أن تشعر بضررها على ما تتطلع إليه عمدت إلى تغييرها وتبديلها وإن كانت ثابتة في الدستور.

العناوين التي تكشف عن محتوى هذا التقرير تدور مدار الاحتجاج والاعتراض والاعتصام والتضامن والاعتقال والمداهمة والإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة ومصادرة الحقوق وإتلاف الممتلكات ومصادرتها والتوقيف «الاحتجاز» خلافاً للقانون، والمحاسبة الأمنية على ممارسة الحق الطبيعي مثل إبداء الرأي أو النقد العلني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والحكم القضائي غير العادل تارة بإسقاط

الجنسية والسجن وتارة بإسقاط الجنسية والغرامة المالية والسجن وتارة بالسجن وما يليه ويصاحبه من المعاناة والحرمان من حقوق لمن هو محروم من الحرية أصلاً سواء قبل الإدانة أو بعدها في التوقيف أو السجن بل وحتى عندما تنهي العقوبة بالحرمان من الحرية تبقى آثار ذلك الظلم، ماثلاً أمام المواطن بعد انتهائها بملاحقته من قبل الأجهزة الرسمية في حال ممارسة الحياة الطبيعية.

أما العناوين التي لم يتعرض لها التقرير بالإحصاء أو التوصيف أو ذكر الحوادث والوقائع فهي كثيرة لا حد لها بل تعد بحسب بعض المراقبين أساس المشكلة وجوهرها وشرارات الحركات الاحتجاجية ووقود حركة المعارضة، هذه العناوين هي الطبقية في المواطنة، فهناك مواطن درجة أولى ومواطن درجة ثانية ومواطن درجة ثالثة بحسب السياسات الرسمية، وعنوان العدالة في تقلد المهام والمناصب وعنوان التجنيس المغرض الذي يسعى لقلب معادلة التركيبة الديمغرافية القائمة وعنوان التمييز البغيض في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والخدماتية والصحية وغيرها إلى أن نصل إلى التمييز في التجريم أو الاتهام، فإن كان مواطن الدرجة الأولى مقترفاً لجرم فإن عين الملاحقة عنه عمياء ومواطن الدرجة الثالثة عين الملاحقة مسلطة عليه حتى وإن كانت شبهة غير ثابتة.

العناوين التي تعرض لها هذا التقرير كلها عناوين تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، فيما تعد هذه العناوين مجتمعة صورة واضحة للواقع المتردي لحالة حقوق الإنسان في البحرين، حيث يحمل كل عنوان بين تضاعيفه قصص من الجور والظلم والاضطهاد الرسمي حيال المواطن في البحرين.

باختصار تقدم جمعية الوفاق الوطني الإسلامية هذا التقرير وتعتبره بحثاً من باب من فصل من كتاب متعدد الفصول يسرد ظلم واضطهاد وغياب العدالة في البحرين على مدى عقود من الحكم المستبد.

ظروف جمع معلومات التقرير

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بجهود متواصلة، في الداخل والخارج قامت برصد وتوثيق ومتابعة الأحداث يوماً بيوم فيما يتعلق بالمعتقلين والسجناء وظروف المحاكمة. كما رصدت النشاطات التي تقوم بها المفاعيل المجتمعية في الساحة الداخلية.

فكانت نتيجة ذلك كمية هائلة من الحوادث والقصص والأرقام التي تكشف عن حجم الانتهاكات التي لا يمكن حصرها بشكل دقيق، وذلك لأنّ عدداً كبيراً منها لا يدلي بها السجناء أو الموقوفون وعموم الضحايا بسبب انقطاع الاتصال بأهلهم أو بسبب خشية بعضهم على مشاعر أهاليهم، فتبقى الانتهاكات طي الكتمان لكي لا يتسبب المعتقل أو السجين لأهله بأذى نفسي.

كما أنّ هناك عدداً من الانتهاكات توصلت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية إلى عدد محدود منها ويبقى العدد الأكبر من الصعب الوصول إليه بسبب عدم إيصال الضحايا لقضيتهم أو الحادثة التي تعرضوا لها.

ولكن يمكن القول أن هناك معلومات على شقين، شق يتعلق بالمعلومات التي يمكن الحصول عليها من الأهالي والناشطين الحقوقيين، وهذا الشق تكون المعلومات فيه أكثر تدفقاً ويسراً في الحصول عليها، فيما الشق الثاني المتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون أو الموقوفون أو السجناء حيث تكمن الصعوبات في عدم القدرة على التواصل معهم بشكل مباشر، ما يعيق التحقق من تفاصيل أكثر وأدق بالمقارنة مع ما يترشح من معلومات مقتضبة ووجيزة.

جداول الرصد الرقمية

تحتوي جداول الرصد الرقمية على أرقام مهولة من حيث العدد أو الكم المتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون أو الموقوفون أو السجناء أو الذين يتعرضون للتعذيب أو سوء المعاملة في جلسات التحقيق من قبل الأجهزة الأمنية.

كما وتعرض الجداول أرقاماً كبيرة من الأحكام القضائية الصادرة بحق المواطنين الذين وجهت لهم الأجهزة الأمنية تهماً وصلت أعداد سنوات الإدانة إلى ٢.٨ سنة و٥ أشهر سنة ٢٠٢٢.

كما وتعرض الجداول أعداد كبيرة من الانتهاكات اليومية التي يتعرض لها الموقوفون والمحكومون من قبيل سوء المعاملة والمضايقات ومصادرة حقوق الموقوف أو السجن، مثل الحرمان من حق العلاج أو الحرمان من الحقوق الصحية أو الحرمان من حق التواصل والزيارات أو حق الأمن الشخصي في أماكن الحرمان من الحرية توقيفاً أو سجنياً أو تحقيقاً أو احتجازاً.

استطاعت جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية من رصد عدد من الانتهاكات المتعلقة بالمداهمات والاعتداءات التي تحصل وقت القبض على الأفراد في الطرقات أو البيوت ومصادرة المقتنيات والتعدي على الأفراد القاطنين في المكان الذي يقطن فيه الشخص الذي يتم اعتقاله.

وكان من المعلومات الهامة التي تمكنت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية من رصدها أو حصرها هي النشاطات والفعاليات المجتمعية التي تأتي في سياق الحراك الشعبي السلمي المتواصل في طول خط مسار العمل المعارض للسياسات القائمة في البحرين.

أصدرت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية عدداً من تقارير الرصد الشهرية تتضمن التفاصيل الدقيقة حول هذه الانتهاكات، من أسماء وتواريخ وتفاصيل الأحداث، يمكن الرجوع إليها لمعرفة المزيد عن هذه الانتهاكات.



جداول توثيق الأحداث

توثيق الأحداث اليومية التي يتعرض لها الموقوفون والمحكومون بالقصاص والتفاصيل التي توثق مكان حدوثها سواء في سجن جو المركزي أو مركز الاحتجاز الاحتياطي «الحوض الجاف» وغيرها.

حيث يتم ذكر عدد من الانتهاكات المروعة بحق المواطنين بعنوان حفظ الأمن وسلامة المجتمع.....!!

قـمـع الحريـات الدينـية



انتهاكات موسم عاشوراء

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

عالم الدين البحريني البارز العلامة السيد عبد الله الغريفي دعا السلطة، في خطبة له بداية الموسم العاشورائي، إلى توفير الأجواء الملائمة لإحياء الموسم وعدم المساس بالشعائر مشيراً إلى أن المناسبة مشروع إسلامي أخلاقي.

وفي ٢٧ يوليو/تموز ٢٠٢٢م، وخلال الاجتماع السنوي مع عدد من أعضاء هيئة المواكب الحسينية ورؤساء المآتم والحسينيات وبحضور رئيس الأمن العام ومحافظي المناطق، حدد وزير الداخلية، راشد بن عبد الله آل خليفة، معالم الإحياء ما أثار خوف المواطنين وقلقهم من تدخل الوزارة في خصوصياتهم المذهبية. كذلك تم التضييق على عدد كبير من المسافرين إلى الأماكن المقدسة^١ في الجمهورية العراقية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

بالإضافة إلى سابقة لم تحصل في السنوات الماضية وهي منع الحملات الدينية^٢ من خارج البحرين من دخول البلاد للمشاركة في إحياء المناسبة. فقد تم منع مواطنين خليجيين من الدخول لأسباب سياسية، كما تم إبلاغ الرواديد (المنشدين الإسلاميين) الكويتيين^٣ بمنعهم من المشاركة، وذلك بعد استدعائهم إلى مركز الشرطة بتاريخ ٥ أغسطس/آب ٢٠٢٢م ممّا دفعهم للعودة إلى بلدهم.

1 راجع التغريدة: <https://twitter.com/ALWEFAQ/status/1554779014228844544?s=20&t=BbjDQlyHEYB757tVHw-CUh>

2 شاهد الفيديو: https://twitter.com/ALWEFAQ/status/1553026737503617026?s=20&t=5g_v75znoLSS51GzpjCRIs

3 راجع الخبر: <http://www.bahrainmirror.com/news/61785.html>

وكالعادة لم يسلم معتقلوا الرأي في سجن جو المركزي (سيما المبني ٧) من التضييق على حرّيتهم الدينية عبر حرمانهم من إحياء

ذكرى عاشوراء، ممّا دفعهم إلى الاحتجاج عدّة مرّات، مطالبين بالسّماح لهم بإقامة شعائرهم. وفي صوتية، أّكد معتقل الرأي جسام أبو جسام بأنّ التعدي على حرية المعتقلين بممارسة عقائدهم انتهاك طائفي ممنهج^٥.

بتاريخ ٢١ يونيو/حزيران ٢٠٢٢م، قامت السلطات الأمنية بإزالة يافطات عاشورائية في عدة مناطق، منها: باربار، سار، عالي^٧، المدينة الشمالية، الحورة، فيما تمّ تصوير المواطنين أثناء تركيبهم للافتات والسواد، وقد تمّ استدعاء عدد من أصحاب الرافعات التي كانت تعمل على تركيب المظاهر العاشورائية إلى مركز شرطة مدينة حمد وإلزامهم بتوقيع على تعهد بالحضور إذا استدعى الأمر. وقد تمّ استدعاء عدد من المواطنين للتحقيق بمراكز الشرطة بتهمة إهانة علم كيان الإحتلال الإسرائيلي.

بتاريخ ١ أغسطس/آب ٢٠٢٢م، قامت الأجهزة الأمنية باعتقال الطفل^٨ علي أحمد سلمان - من سكنة منطقة الدراز - وذلك من داخل قاعة المحكمة الكبرى الجنائيّة الأولى، بعد استدعائه لحضور جلسة محاكمته. كذلك تمّ اعتقال المواطن السّيد صادق حيدر^٩ - من سكنة منطقة المرخ - بعد استدعائه للتحقيق ليتمّ عرضه على النيابة العامّة. فيمّا استدعي المواطن منير مشيمع - من سكنة منطقة السنابس - (شقيق ضحية التعذيب والإعدام التعسفي سامي مشيمع) للتحقيق في مركز شرطة القضيبية.

4 شهادة معتقل رأي (لم يكشف عن اسمه خوفاً من الانتقام): <https://twitter.com/ALWEFAQ/status/1553330263622557697> ^{5g_LSS51GzpjCRIs}

شهادة معتقل الرأي أسامة الصغير: <https://twitter.com/ALWEFAQ/status/1553327496879390720> ^{5g_v75znoLSS51GzpjCRIs=t&20=s?1553327496879390720}

شهادة معتقل الرأي حين هلال أحمد: <https://twitter.com/ALWEFAQ/status/1553324731889238017> ^{5g_v75znoLSS51GzpjCRIs=t&20=s?1553324731889238017}

5 رابط الصوتية: <https://twitter.com/ALWEFAQ/status/1554418452865191937> ^{5g_v75znoLSS51GzpjCRIs=t&20=s?1554418452865191937}

6 شاهد الصور: <https://twitter.com/ALWEFAQ/status/1553651774732509184> ^{5g_v75znoLSS51GzpjCRIs=t&20=s?1553651774732509184}

7 شاهد الفيديو: <https://twitter.com/ALWEFAQ/status/1554366982744596480> ^{5g_v75znoLSS51GzpjCRIs=t&20=s?1554366982744596480}

8 صورة الطفل: <https://twitter.com/ALWEFAQ/status/1554064164724801536> ^{5g_v75znoLSS51GzpjCRIs=t&20=s?1554064164724801536}

9 راجع الخبر: <http://www.bahrainmirror.com/news/61790.html>

ورصدت الوفاق استنفاراً أمنياً عند مداخل المناطق التالية: ستره، السنابس، الجفير، البلاد القديم، المرخ، عالي، كرزكان، كرباباد، أبوصيبع، الشاخورة، المقشع، المالكية، العاصمة المنامة، دمستان، جدحفص، صدد، كرانة، النويدرات، ولجأت قوات وزارة الداخلية لاستخدام طائرة مسيّرة لترهيب مواطنين شاركوا بموكب العزاء المركزي في مدينة حمد - الدوار الرابع. وبتاريخ ٣. أغسطس/آب ٢٠٢٢م، قامت السلطات الأمنية بالتعدي على المظاهر العاشورائية في العاصمة المنامة^١.

استهداف المناسبات الدينية في مختلف مناطق البحرين

بلغ عدد الانتهاكات المرتكبة من قِبَل الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية (٥١) انتهاكاً بين مصادرة ممتلكات وتخريب مظاهر الفعاليات الدينية بالإضافة إلى إجراءات استفزازية مثل مراقبة وتصوير المشاركين في إحياء الفعاليات الدينية. انقسمت الانتهاكات إلى (٣٤) حالة استهدفت مناسبة عاشوراء و(١١) حالة استهدفت فعاليات «سلام يا مهدي» وهي فعالية إنشادية دينية للأطفال، (٥) حالات استهدفت مناسبة عيد الغدير، وحالة (واحدة) استهدفت مناسبة أخرى. هذه الانتهاكات ترافقت مع (٤٤) حالة مصادرة لـ (٢١) منطقة.

انتهاكات الأجهزة الأمنية ومصادرات المناطق التي رافقتها

المنطقة	التاريخ	المناسبة	تخريب ومصادرة مظاهر إحياء المناسبات الدينية	المناسبة	إجراءات استفزازية	العدد
مدينة حمد - الدوار ٤	28/06/2022	---	---	أخرى	تصوير مواطنين كانوا يقيمون مجلس عزاء وموكب لطم في مناسبة دينية من قبل عناصر من الأجهزة الأمنية.	1
عالي	28/06/2022	عاشوراء	نزع مستلزمات تعليق رايات ومظاهر عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	---	---	1
دمستان	03/07/2022	عاشوراء	نزع مستلزمات تعليق رايات ومظاهر عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	---	---	1
عالي	04/07/2022	عاشوراء	نزع رايات ولافتات مناسبة عاشوراء في الشارع العام من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	---	---	2
الدير	12/07/2022	---	---	سلام يا مهدي	منع إقامة فعالية إنشادية تحت مسمى "سلام يا مهدي".	1
باربار	14/07/2022	عيد الغدير	نزع الزينة لمناسبة عيد الغدير (من على أعمدة الإنارة).	---	---	1
الدراز	15/07/2022	عيد الغدير	نزع الزينة لمناسبة عيد الغدير من أحد مداخل المنطقة.	---	---	1

1	هددت وزارة الداخلية المسؤول في جامع الإمام الصادق (عليه السلام) بتدابير تعسفية في حال سمح بإقامة فعالية "سلام يا مهدي" في الجامع خلال الاحتفال بمناسبة عيد الغدير، وذلك عبر اتصال هاتفي.	سلام يا مهدي	---	---	16/07/2022	الدراز
1	تصوير القائمين على تركيب زينة الاحتفال بعيد الغدير عند مآتم دار الإمام الحسين (ع)، وذلك من قبل عناصر الأجهزة الأمنية بإسناد مروحي.	عيد الغدير	---	---	17/07/2022	سترة
1	تصوير المشاركين في احتفال مناسبة عيد الغدير من قبل عناصر أجهزة أمنية كانوا يرتدون لباس مدني.	عيد الغدير	---	---	17/07/2022	سترة - الخارجية
1	تصوير المشاركين في احتفال مناسبة عيد الغدير من قبل عناصر أجهزة أمنية كانوا يرتدون لباس مدني.	عيد الغدير	---	---	17/07/2022	سترة - واديان
1	سحب رخص القيادة من بعض المواطنين بسبب تشغيل أنشودة "سلام يا مهدي" في السيارات، وتمت مصادرة سياراتهم لمدة ٧ أيام.	سلام يا مهدي	---	---	17/07/2022	المنامة
1	---	---	---	سلام يا مهدي	17/07/2022	المنامة
1	---	---	---	عاشوراء	17/07/2022	الشاخورة
1	---	---	---	عاشوراء	17/07/2022	أبوصبيع
1	رصد السيارات التي تشغل أنشودة "سلام يا مهدي".	سلام يا مهدي	---	---	18/07/2022	المنامة
1	سحب رخص القيادة من بعض المواطنين بسبب تشغيل أنشودة "سلام يا مهدي" في السيارات، وتمت مصادرة سياراتهم لمدة ٧ أيام.	سلام يا مهدي	---	---	18/07/2022	الدراز

1	سحب رخص القيادة من بعض المواطنين بسبب تشغيل أنشودة "سلام يا مهدي"، في السيارات، وتمت مصادرة سياراتهم لمدة ٧ أيام.	سلام يا مهدي	---	---	18/07/2022	الدير
1	سحب رخص القيادة من بعض المواطنين بسبب تشغيل أنشودة "سلام يا مهدي"، في السيارات، وتمت مصادرة سياراتهم لمدة ٧ أيام، وتم استدعاءهم للحضور في اليوم التالي مركز شرطة سترة.	سلام يا مهدي	---	---	18/07/2022	سترة
1	---	---	مصادرة سيارات بعض المواطنين لمدة ٧ أيام بسبب تشغيل أنشودة "سلام يا مهدي"، في السيارات.	سلام يا مهدي	18/07/2022	الدراز
1	---	---	مصادرة سيارات بعض المواطنين لمدة ٧ أيام بسبب تشغيل أنشودة "سلام يا مهدي"، في السيارات.	سلام يا مهدي	18/07/2022	الدير
1	---	---	مصادرة سيارات بعض المواطنين لمدة ٧ أيام بسبب تشغيل أنشودة "سلام يا مهدي"، في السيارات.	سلام يا مهدي	18/07/2022	سترة
1	---	---	نزع رايات ولافتات مناسبة عاشوراء ومصادرتها.	عاشوراء	19/07/2022	الشاخورة
1	---	---	نزع رايات ولافتات مناسبة عاشوراء ومصادرتها.	عاشوراء	19/07/2022	أبوصبيح
1	مضايقة المواطنين الفاتمين على تعليق يافطات لمناسبة عاشوراء.	عاشوراء	---	---	27/07/2022	مدينة حمد - الدوار ٤
1	تصوير البافطات المعلقة لمناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	28/07/2022	المرخ
1	مراقبة الحضور في مراسم إقامة شعائر مناسبة عاشوراء في مآتم اسكان عالي، من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	30/07/2022	اسكان عالي
1	تصوير المشاركين في مراسم مناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	31/07/2022	مدينة حمد - الدوار ٤
1	---	---	نزع رايات مناسبة عاشوراء من أعمدة الإنارة في وسط المنطقة وذلك من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	31/07/2022	سار

2	تصوير المشاركين في مراسم مناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية خلال فترة النهار + مراقبة المشاركين في موكب عزاء الزنجيل خلال فترة المساء.	عاشوراء	---	---	01/08/2022	مدينة حمد - الدوار ٤
1	مراقبة المشاركين في موكب عزاء لمناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	01/08/2022	المقشع
1	توقيف سيارات المشاركين في مجلس عزاء عاشورائي وطلب إبراز أوراقهم الثبوتية من قبل قامت دورية أمنية.	عاشوراء	---	---	02/08/2022	مدينة حمد - الدوار ٤
1	---	---	نزع رايات ولافتات مناسبة عاشوراء.	عاشوراء	02/08/2022	عالي
1	---	---	نزع رايات ولافتات مناسبة عاشوراء.	عاشوراء	02/08/2022	مدينة حمد - الدوار ٤
1	تصوير المشاركين في مراسم مناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	03/08/2022	مدينة حمد - الدوار ٤
1	مراقبة المشاركين في مراسم مناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	03/08/2022	عالي
1	مراقبة المشاركين في موكب عزاء لمناسبة عاشوراء من قبل دوريتين لعناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	03/08/2022	المالكية
1	---	---	نزع رايات ولافتات مناسبة عاشوراء.	عاشوراء	03/08/2022	الحورة
1	---	---	نزع رايات ولافتات مناسبة عاشوراء.	عاشوراء	03/08/2022	المالكية
1	---	---	نزع رايات ولافتات مناسبة عاشوراء.	عاشوراء	03/08/2022	مدينة سلمان
1	مراقبة الحضور في مأتم الحجر الجنوبي من قبل عنصر من قوى الأمن تم تعيينه للتمركز عند باب المأتم.	عاشوراء	---	---	04/08/2022	الحجر
1	مراقبة المشاركين في موكب عزاء لمناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	04/08/2022	مدينة حمد - الدوار ٤
1	تصوير المشاركين في موكب عزاء عاشورائي من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	05/08/2022	دمستان

1	مراقبة المشاركين في مجلس عزاء في مأتم حجي حسن من قبل عنصر معين من قوى الأمن.	عاشوراء	---	---	05/08/2022	عالي
1	مراقبة المشاركين في مراسم مناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	06/08/2022	الحلة
1	مراقبة المشاركين في مراسم مناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	06/08/2022	المرخ
1	مراقبة المشاركين في مراسم مناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	06/08/2022	مدينة حمد - الدوار ٤
1	تصوير المشاركين في مراسم ليلة العاشر من مناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	07/08/2022	مدينة حمد - الدوار ٤
1	تصوير المشاركين في مراسم مناسبة عاشوراء من قبل عناصر الأجهزة الأمنية.	عاشوراء	---	---	08/08/2022	المنامة



الاستهداف الجماعي للحريات الدينية في السجون

بلغ عدد الانتهاكات الجماعية في السجون التي طالت حرية ممارسة الشعائر الدينية (٤) حالات في سجن جو المركزي.

أمّا بالنسبة لسجن الحوض الجاف، فقد زار السجن وفد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للاطلاع على مدى تمكين المعتقلين من إحياء المراسم الدينية العاشورائية، كما تم تصوير مقاطع فيديو لتوثيق توفير الحق في ممارس/آذارة الشعائر الدينية داخل السجن.

علمًا أنّ المعتقلين في سجن الحوض الجاف أكدوا بأنّ إدارة السجن دائماً تمنعهم من استكمال إحياء المناسبة لما بعد الليلة العاشرة من شهر محرّم وتكتفي بالسماح لهم بإقامة الشعائر حتى الليلة العاشرة فقط.

الانتهاكات الجماعية في السجون (٤)

#	السجن	تاريخ الانتهاك	تفصيل الانتهاك	العدد
١	سجن جو	18/07/2022	حرمان معتقلي المبنيين ١٠ و ٧ (١٥ سابقاً) من ممارس/آذارة شعائر دينية، الاحتفال بعيد الغدير الأغر + ممّا دفع المعتقلين للاحتجاج فقوبل احتجاجهم بهجوم قوى أمن السجن على المبني والاعتداء على المعتقلين بالضرب والإهانات ورش الرذاذ الحار على وجوههم ونقل بعضهم إلى الحبس الانفرادي، ممّا تسبب بحالات إغماء بين المعتقلين.	2
٢	سجن جو	30/07/2022	حرمان معتقلي المبني ٧ (١٥ سابقاً) من ممارس/آذارة الشعائر الدينية الخاصة بمناسبة عاشوراء، خلال كل فترة المناسبة التي تفوق ١٠ أيام، بدأت بتاريخ ٣٠ يوليو/تموز.	1
٣	سجن جو	2022/٠٨/١٠	حصلت صدامات بين المعتقلين وعناصر قوى الأمن في عدّة مباني بسبب حرمان المعتقلين من إحياء مناسبة عاشوراء بشكل جماعي، وتركز الانتهاك في المبني رقم ٦ أكثر من غيره حيث هدّد ضابط المناوبة المعتقلين بفرض المزيد من العقوبات والتضييق عليهم.	1



الاحتجاجات الجماعية للمعتقلين على التضييق على الحريات الدينية في السجون

بلغ عدد الاحتجاجات الجماعية في السجون (احتجاجين) في سجن جو المركزي، وفيما يلي التفاصيل:

الاحتجاجات الجماعية في السجون (٢)				
الرقم	السجن	تاريخ الاحتجاج	تفصيل الاحتجاج	العدد
1	سجن جو	18/07/2022	احتج معتقلو المبنى ٧ (١٥ سابقاً) على حرمانهم من ممارسة/أدارة شعائر دينية (الاحتفال بعيد الغدير الأغر) عبر الاعتصام في ممرات المبنى ورفض الدخول إلى الزنازين.	1
٢	سجن جو	06/08/2022	احتج المعتقلون على حرمانهم من ممارسة/أدارة شعائر دينية العاشورانية، عبر الاعتصام في ممرات السجن ثم رفع صيحات الضجيج والقيام بقرع أبواب الزنازين.	1



الاستدعاءات على خلفية المشاركة في مراسم دينية

لم تتوفّر أسماء للمستدعين البحرينيين على خلفية المشاركة في إقامة أو إحياء فعاليات عاشوراء، ولكن تم رصد استدعاء الرادودين الكويتيين محمد الحجيرات وعلي بو محمد بتاريخ ٥ أغسطس/آب ٢٠٢٢م إلى مراكز الشرطة حيث أفيدوا بمنعهم من الإنشاد في المراسم العاشورائية، ممّا دفعهما إلى العودة إلى بلدهم.

أمّا بالنسبة للمواطنين البحرينيين، فقد تم استدعاء مواطنين من منطقتي الدراز والمرخ بتاريخ ١ أغسطس/آب ٢٠٢٢م للتحقيق معهم بشأن رسم صورة علم كيان الاحتلال الإسرائيلي على الأرض للدهس عليه أثناء إقامة الموكب العاشورائية.

كما تم استدعاء رئيس مآتم منطقة المرخ ورئيس الموكب والرادود (المنشد الإسلامي) وبعض المعزّين، وتم التحقيق معهم بشكل مطوّل ثمّ تم الافراج عنهم لاحقاً. تم توقيف أحدهم لمدة يوم واحد على ذمة التحقيق وأحيل إلى النيابة العامة.

أفاد بعض من تم استدعائهم أنّ نوع الأسئلة التي طرحت عليهم في التحقيق أفضت إلى الاستنتاج بأنّ من شاركوا في الهتافات أثناء المسيرات والموكب العاشورائية (الكثير من الهتافات كانت ضد أمريكا وكيان الاحتلال الإسرائيلي) هم متهمون بالتحريض على كراهية النظام.

بالإضافة إلى الاستدعاءات، ورد اتصال من وزارة الداخلية لمآتم منطقة السنابس أيضاً بشأن رسم لعلم كيان الاحتلال الإسرائيلي على الأرض بالقرب من بوابة المآتم، وطلب من إدارة المآتم طلاء اللوحة، ولكن ممثل المآتم رفض ذلك بحجة أنّ إدارة المآتم غير مسؤولة عن مثل هذه الأحداث خارج المآتم وطلب من الجهة المتصلة أن تأخذ تلك الإجراءات بنفسها.

تسلسل لرصد الانتهاكات



المداهمات غير القانونية، وانتهكات الأجهزة الأمنية

من الطبيعي أن تكون حيال كل حركة شعبية رد فعل رسمي إما ردة فعل سياسية أو أمنية وميدانية، وهذا الأمر وضعت له محددات وشروط في القوانين والأعراف الدولية بل حتى القانون المحلي لم يخلو من تنظيم التعامل مع الاحتجاجات الميدانية وأساليب الاعتراض بشكل عام.

وكان من القانون ما هو في صالح المحتجين ومساندا لهم أكثر منه ما للسلطات والجهات الأمنية في الحق في الاحتجاج والاعتراض كحق ثابت لا يصح مصادرتة... ولكن نجد أن التعسف في استعمال القوة والتحكم غير العادل في مفاعيل الحركات الشعبية تصل إلى مدى لا حدود له تصل إلى حد أسترخاض حياة المحتجين وتسديد رصاصات انتزاع الروح من الجسد، قمعاً وردعاً عن ممارسة حقهم الطبيعي.

وأسوء من كل ذلك، هو أن تعتمد السلطات إلى العبث بما هو قائم وثابت في القانون المحلي الداعم للحق في الاحتجاج السلمي وتتعمد في تغيير نصوصه وتحولها إلى نصوص تخنق أجواء الحق في الاعتراض والاحتجاج من أجل ضمان منع الكلمة قبل صدورها فضلاً عن الفعل قبل تحقيقه على أرض الواقع.

فنجده أن قوات الأمن تلعب دوراً بلا سقف في قمع ومواجهة الاحتجاجات السلمية بل أكثر من ذلك تطلق يد وكلاء النيابة في ملاحقة الأفراد على الكلمة التي تحتمل وجوهاً عدة فيختار المحقق ما يدين المتهم إمعاناً لإدانتته حتى وإن كان القول أو الفعل يحتمل وجوهاً أخرى كل ذلك في سبيل أن تسود سياسة الاضطهاد ومصادرة الرأي المعارض.

فيأتي السلوك المحمي بالقانون بلا حدود ولا روادع، منها مداهمات واعتقالات بلغ العدد ٥٤ معتقلاً من النساء والرجال والأطفال، ملاحقات، اختفاء قسري، سوء معاملة، تهديد، اضطهاد، مصادرة، ترهيب، إهانات، اتهامات بالظنة.

التوصيف الحقوقي:

يتبين من خلال رصد الحالة الحقوقية في البحرين أن قوات الأمن وفي حالات كثيرة لا تراعي حرمة المنازل التي يكفلها الدستور والقانون وغالباً ما يرافق المداهمات انتهاكات وأساليب متنوعة من الممارس/ أذارات غير الإنسانية وتصرفات غير مسؤولة من قبل قوات الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين.

من بين ذلك أن غالبية المداهمات تتم في الساعات الأخيرة من الليل أو الساعات الأولى من الفجر ما بين قرابة الساعة الواحدة إلى الخامسة صباحاً، كما أنه وفي حالات معينة تلجئ القوات الأمنية إلى تغطية وجوهها بالأقنعة في محاولة لإخفاء هويتهم، وهو ما يوحي بعدم قانونية الإجراء المتخذ أثناء المداهمة.

كما أنه في حالات تتكرر من منتسبي الأجهزة الأمنية الذين يقودون المداهمات لا يعرفون بأنفسهم، وتتم المداهمات في حالات كثيرة دون إبراز إذن قضائي بدخول أو تفتيش المنزل، وهو ما يعد مخالفة صريحة للمادة ٢٥ من الدستور البحريني، وقانون الإجراءات الجنائية.

وفيما يخص القوانين البحرينية، فالى جانب المادة ٢٥ من الدستور سابقة الذكر ينص قانون العقوبات البحريني في المادة ٢.٧ على عقوبة الحبس لـ «كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة قام بتفتيش شخص أو مسكنه أو محله بغير رضاه أو في غير الأحوال ودون مراعاة الشروط التي ينص عليها القانون مع علمه بذلك».

كما تنص المادة ٣.٩ على «عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تتجاوز مئة دينار لكل من تعدى بإحدى طرق العلانية على إحدى الملل المعترف بها أو حقر من شعائرها»، وهو أمر متكرر عند مداهمة المنازل حيث تقوم قوات الأمن في حالات عديدة بالسب والشتم والتعرض للمعتقدات الدينية للشريعة وتحقير شعائرها.

وفيما يتعلق بالقوانين الدولية تنص المادة ١٧ الفقرة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه «لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته» كما تنص المادة ١٧ الفقرة من العهد ذاته ٢ على أنه "من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس».

الخلاصة الرقمية للمداهمات:

شهدت (٧٨) منطقة، (١٧١٩) مداهمة من القوّات الأمنية تركّزت أغلبيّتها الساحقة في محافظة العاصمة وبلغت (١٢٤٥) وتحديدًا في مناطق السنابس، الديه، جدحفص، وجزيرة ستره. وتخلل مداهمات المناطق (٤٤) مداهمة للمنازل والمنشآت الخاصّة في (١٩) منطقة.

بحسب جدولة الأشهر، شهد شهر فبراير/شباط أكثر عدد من المداهمات بلغ (٢٠٠) مداهمة بينما شهد شهر ديسمبر/كانون الأول أقل عدد بلغ (١٤) مداهمة.

المداهمات بحسب الأشهر	مداهمات المناطق	مداهمات المنازل أو المنشآت خاصّة
يناير/ كانون الثاني	188	0
فبراير/ شباط	200	6
مارس/ آذار	150	3
أبريل/ نيسان	176	3
مايو/ أيار	121	0
يونيو/ حزيران	191	6
يوليو/ تموز	159	2
أغسطس/ آب	183	3
سبتمبر/ أيلول	100	7
أكتوبر/ تشرين الأول	125	12
نوفمبر/ تشرين الثاني	112	2
ديسمبر/ كانون الأول	14	0
المجموع	1719	44

المداهمات بحسب المحافظات	مداهمات المناطق	مداهمات المنازل أو المنشآت خاصّة
المحافظة الجنوبية	30	1
المحافظة الشمالية	424	17
محافظة العاصمة	1245	26
محافظة المحرق	20	0
المجموع	1719	44

مداهمات المناطق		المداهمات
مداهمات المنازل أو المنشآت خاصة		بحسب المناطق
		المحافظة الجنوبية
0	3	غير محدد
1	25	النویدرات
0	2	مدينة عيسى
1	30	مجموع المحافظة الجنوبية
		المحافظة الشمالية
0	52	أبوصبيح
0	12	أبوقوة
0	1	إسكان المالكية
1	3	إسكان عالي
2	4	الحجر
0	1	الحلة
0	46	الدراز
0	1	السهلة الشمالية
0	47	الشاخورة
0	5	القدم
0	1	القلعة
3	28	المالكية
0	1	المدينة الشمالية
3	36	المرخ
0	13	المقشع
0	2	المنطقة الغربية
0	2	الهمة
0	12	باربار
1	11	بني جمرة
1	5	بوري
0	4	جبله حبشي
0	1	جدالحاج
0	1	جنوسان
0	2	دار كليب
1	26	دمستان
0	13	سار
0	5	سلماباد
1	9	شهركان
0	1	صدد
4	18	عالي
0	13	كرانة
0	24	كرزكان
0	3	مدينة حمد
0	1	مدينة حمد - الدوار ١٤
0	15	مدينة حمد - الدوار ٤

0	1	مدينة سلمان
0	4	مقابة
17	424	مجموع المحافظة الشمالية
محافظة العاصمة		
0	2	إسكان السنابس
0	1	إسكان سترة
0	1	إسكان كرباباد
3	14	البلاد القديم
0	7	الجفير
0	1	الحورة
0	285	الديه
0	2	الزنج
0	10	السلمانية
4	327	السنابس
0	7	السهلة الجنوبية
0	1	السيف
0	1	الصالحية
0	11	العكر
0	2	الكورة
0	8	المصلى
0	15	المعامير
0	10	المنامة
1	3	النبيه صالح
0	2	توبلي
3	282	جدحفص
1	6	رأس رمان
7	126	سترة
0	1	سترة - أبو العيش
1	42	سترة - الخارجية
0	1	سترة - السيحة
0	1	سترة - القرية
0	5	سترة - سفالة
0	3	سترة - مركوبان
0	3	سترة - مهزة
2	18	سترة - واديان
0	2	سند
0	2	طشان
0	1	عذاري
4	42	كرباباد
26	1245	مجموع محافظة العاصمة
محافظة المحرق		
0	12	الدير

0	8	سماهيج
0	20	مجموع محافظة المحرق
44	1719	المجموع الكلي

الخلاصة الرقمية لانتهاكات الأجهزة الأمنية:

تخلل مdahمات المناطق أيضاً (٨٧) انتهاكاً من الأجهزة الأمنية في (٣٣) منطقة توزعوا على الشكل التالي: تقييد حرية التنقل من خلال (١٩) نقطة تفتيش، (٥) حالات إغلاق شوارع، (٢٤) حالة مصادرة ممتلكات، (٣) قمع مسيرات سلمية، (٣١) حالة اجراءات استفزازية بحق المشاركين في إحياء فعاليات دينية مثل مراقبتهم وتصويرهم، (٥) حالات متفرقة أخرى.

انتهاكات الأجهزة الأمنية بحسب الأشهر	نقاط تفتيش	إغلاق شوارع	مصادرة الممتلكات	متفرقات
يناير / كانون الثاني	2	1	1	٢
فبراير / شباط	7	2	0	0
مارس / آذار	5	1	0	0
أبريل / نيسان	0	1	0	0
مايو / أيار	1	0	0	0
يونيو / حزيران	1	0	1	1
يوليو / تموز	0	0	12	16
أغسطس / آب	0	0	9	19
سبتمبر / أيلول	1	0	1	0
أكتوبر / تشرين الأول	0	0	0	0
نوفمبر / تشرين الثاني	2	0	0	0
ديسمبر / كانون الأول	0	0	0	1
المجموع	19	5	24	39

انتهاكات الأجهزة الأمنية بحسب المحافظات	نقاط تفتيش	إغلاق شوارع	مصادرة الممتلكات	متفرقات
المحافظة الجنوبية	1	0	1	0
المحافظة الشمالية	7	2	18	26
محافظة العاصمة	11	3	4	11
محافظة المحرق	0	0	1	2
المجموع	19	5	24	39

انتهاكات الأجهزة الأمنية				نقاط تفتيش	إغلاق شوارع	مصادرة الممتلكات	متفرقات
بحسب المناطق							
المحافظة الجنوبية							
			1	0	1	0	النويدرات
			1	0	1	0	مجموع الانتهاكات المحافظة الجنوبية
المحافظة الشمالية							
		2	0	3	0	0	أبوصيبع
		0	0	0	0	1	اسكان عالي
		0	0	0	0	1	الحجر
		0	0	0	0	1	الحلة
		0	1	1	0	3	الدراز
		0	0	2	0	0	الشاخورة
		0	0	1	0	1	المالكية
		0	0	0	0	2	المرخ
		0	0	0	0	2	المقشع
		0	1	0	0	0	المنطقة الغربية
		0	0	0	0	1	باربار
		0	0	1	0	1	دمستان
		0	0	2	0	0	سار
		0	1	0	0	0	سلماباد
		0	0	5	0	3	عالي
		0	0	0	0	0	كرزكان
		0	1	0	0	0	مدينة حمد - الدوار ١٤
		0	1	0	0	10	مدينة حمد - الدوار ٤
		0	0	1	0	0	مدينة سلمان
		2	7	18	26		مجموع المحافظة الشمالية
محافظة العاصمة							
		0	0	1	0	0	الحورة
		0	0	0	0	1	الديه
		0	1	1	0	0	السناباس
		0	0	0	1	0	المعامير
		0	0	1	0	2	المنامة
		0	1	0	0	0	الذبيح صالح
		0	0	0	1	0	جدحفص
		0	1	1	3	8	سترة
		0	0	0	0	0	سترة - الخارجية
		0	0	0	0	1	سترة - القرية
		0	0	0	0	1	سترة - واديان
		0	1	0	0	0	كرباباد
		3	11	4	11		مجموع محافظة العاصمة
محافظة المحرق							
		0	0	1	0	2	الدير
		0	0	1	2		مجموع محافظة المحرق
		5	19	24	39		المجموع الكلي

الاعتقالات

من الواضح بأن مسلسل الاعتقالات والاستدعاءات لأسباب سياسية وأمنية وأحياناً كثيرة لأسباب ممارسة الحرية الدينية أو ممارسة حرية التعبير، مسلسل انتقامي لا تنتهي بل يتواصل بشكل مطرد، حيث بات أمر الاعتقال والاحتجاز ظاهرة يومية ونشاطاً محمومًا تمارسه أجهزة الأمن بكل فروعها ومناطقها حيال المواطنين، فترى الأعداد هائلة من الرجال والنساء والأطفال.

التوصيف الحقوقي:

منذ العام ٢٠١١ حتى نهاية العام ٢٠٢٢، نفذت السلطات البحرينية ٢٠٢٣ حالة من الاعتقالات التعسفية ذات الصلة بالاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في فبراير/شباط ٢٠١١، وذلك وفقاً لرصد الوفاق، واستناداً إلى ما ذكره الضحايا أو ذووهم أو ما اطلعنا عليه من وثائق، يظهر أن أغلب حالات الاعتقال المرصودة تقع، على الأقل، في إحدى الفئتين التاليتين، حسب تصنيف الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في الأمم المتحدة، حيث يقع التعسف في سلب الحرية إذا كان ناجماً عن ممارسة حرية التعبير والتجمع (الفئة الثانية)، وإذا لم تحترم القواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة (الفئة الثالثة).

لقد أقدمت السلطات البحرينية على اعتقال قيادات المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء الإعلاميين، ولم تتورع من أيٍّ أحدٍ ينتقدها في خطابات عامة وحتى في وسائل التواصل الاجتماعي، وتوجّه لهم تهماً من قبيل «الترويج لتغيير نظام الدولة بالقوة»، «التحريض على كراهية النظام»، «التحريض على عدم الانقياد للقوانين»، «إهانة الملك أو علم الدولة أو شعارها الوطني»، «إهانة دولة أجنبية أو منظمة دولية»، «إهانة الهيئات النظامية»، حتى أصبح القانون يُوظف كعصاة لإسكات المعارضين.

يشار إلى أن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، رأى في آراء عديدة، أن البحرين انتهكت «معايير دولية عديدة تتصل بالحق في محاكمة عادلة»^(١١). وأعرب عن قلقه من أن «استخدام الاعترافات كأدلة لأغراض الملاحقة القضائية والإدانة أمر شائع في نظام التحقيق

11 . الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته الـ (70) في العام 2014. (20 نوفمبر/تشرين الثاني 2014). رقم الوثيقة (A/HRC/WGAD/2014/27). تاريخ الاسترداد 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، من موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان: http://ohchr.ap/2014/27/WGAD/HRC/A=si2.aspx_e_dpage/documents/org

المعتمد حالياً في البحرين»^(١٢)، وأن استنتاجاته بشأن استخدام التعذيب والاحتجاز التعسفي - بما في ذلك الاحتجاز الناجم عن الممارسة السلمية للحق في حرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات - وعدم وجود محاكمة عادلة، تدل على أنها «مشكلات بنيوية في منظومة العدالة الجنائية في البحرين»^(١٣).

الخلاصة الرقمية:

بلغ عدد الاعتقالات التعسفية (١٠٠) حالة من بينهم (١٣) حالة اعتقال أطفال و(حالتين) اعتقال السيدة فضيلة عبد الرسول التي اعتقلت مرّة في شهر فبراير/شباط وأخرى في شهر يونيو/حزيران.

سجّل شهر فبراير/شباط أكبر عدد من الاعتقالات بلغت (٢٨) حالة تزامنت مع ذكرى حراك ١٤ فبراير/شباط فتركّزت كل الاعتقالات من ١٣ إلى ١٥ فبراير/شباط ما عدا حالة اعتقال واحدة حصلت في ١٧ فبراير/شباط.

تلا شهر فبراير/شباط شهر يونيو/حزيران الذي بلغ عدد الاعتقالات فيه (١٣) حالة، ثمّ شهر أكتوبر/تشرين الأول (١٢) حالة. أمّا باقي الأشهر فقد كان عدد حالات الاعتقالات في كل منها يقل عن ١٠ ولكن لم يخلو أي شهر من حصول اعتقالات تعسفية خلاله.

وكما في كل سنة، تركّزت معظم الاعتقالات في محافظتي العاصمة والشمالية وسجّلت خلال ٢٢. ٢٢م الأغلبية الساحقة التي بلغت نسبتها في كلا المحافظتين ٩٣٪ من مجمل عدد الحالات، مع الإشارة إلى أنّ ٣٪ من الحالات لم يتم تحديد المناطق التي ينتمون إليها.

12. الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته الـ (70) في العام 2014. (19 نوفمبر/تشرين الثاني 2014). رقم الوثيقة A/HRC/WGAD/2014/22. تاريخ الاسترداد 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، من موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان: http://org.ohchr.ap/:http://2014/22/WGAD/HRC/A=si?aspx_e_dpage/documents

13. UN Body Declares Sheikh Ali Salman Arbitrarily Detained. (17 September 2015). Retrieved 19 November 2015, from the Bahrain Institute for Rights and Democracy (BIRD) Web site: <http://birdbh.org/wp-content/uploads/2015/11/Opinion-2015-23-Bahrain-Salman.pdf>

الاعتقالات التعسفية ٢٠٢٢

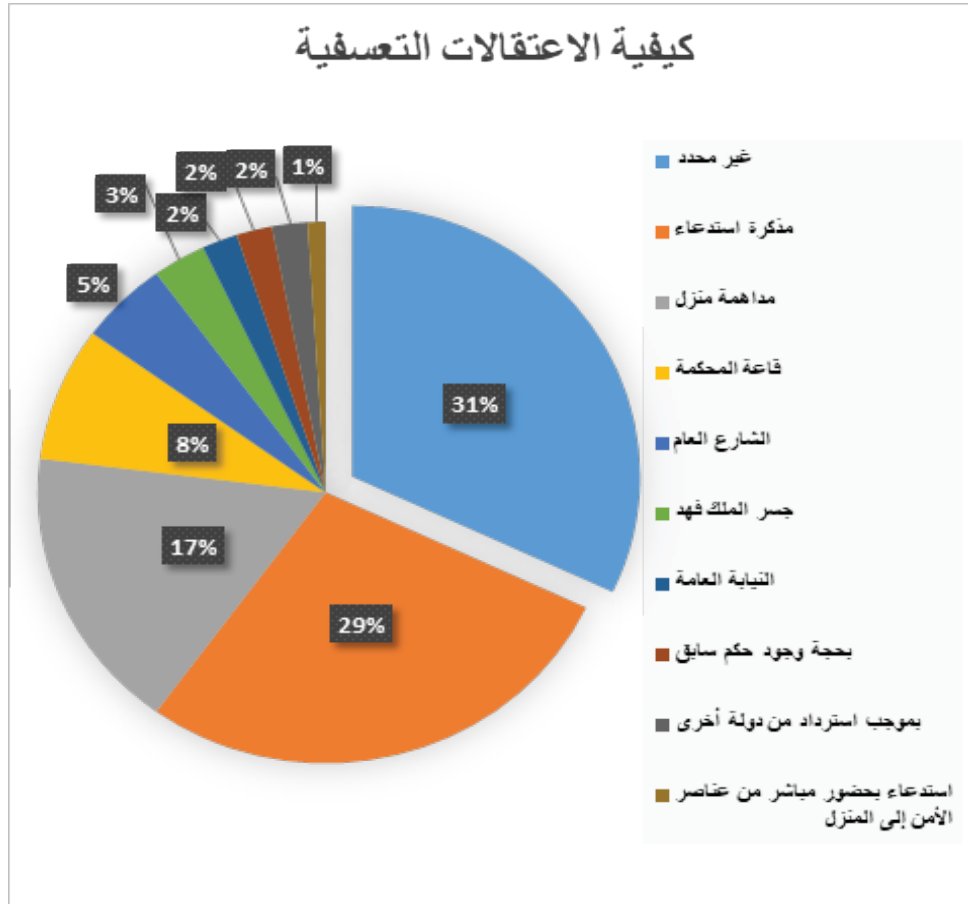
المجموع الكلي	المجموع			غير محدد			محظية المحرق			محظية الجنوبية			محظية الشمالية			محظية العاصمة			
	أطفال	نساء	رجال	أطفال	نساء	رجال	أطفال	نساء	رجال	أطفال	نساء	رجال	أطفال	نساء	رجال	أطفال	نساء	رجال	
8	1	0	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	0	5	بشير / كاتون الثاني
28	3	1	24	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	6	2	1	18	فبراير / شبيط
5	0	0	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	2	مزس / قار
4	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	1	أبريل / نيسان
3	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	مايو / أيل
13	2	1	10	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	6	1	1	4	يونيو / حزيران
9	3	0	6	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	2	0	5	يوليو / تموز
7	0	0	7	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	4	0	0	1	أغسطس / آب
3	0	0	3	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	سبتمبر / أيلول
12	4	0	8	0	0	0	0	0	0	0	0	1	3	0	1	1	0	6	أكتوبر / تشرين الأول
4	0	0	4	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	2	نوفمبر / تشرين الثاني
4	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	1	ديسمبر / كانون الأول
100	13	2	85	0	0	3	0	0	1	0	0	3	6	0	30	7	2	48	المجموع
	100			3			1			3			36			57			المجموع الكلي

أسباب وكيفية الاعتقالات حصلت على الشكل التالي:

- مذكرات استدعاء (٢٩) حالة.
- مدهمات منازل (١٧) حالة.
- اعتقال من قاعات المحاكم (٨) حالات.
- من الشارع العام (٥) حالات، (٢) منها كانت بحق نجل وابن أخت الرمز المعتقل الأستاذ حسن مشيمع، وذلك أثناء اعتصامهم أمام مركز كانو الصحي للمطالبة بتوفير العلاج للأستاذ حسن مشيمع.
- جسر الملك فهد (٣) حالات.
- في النيابة العامة (حالتين).
- بحجة وجود حكم سابق (حالتين)، أحدها بحق المعتقل صادق جعفر سلمان العصفور الذي اعتقل في مبنى التحقيقات الجنائية بعد أن أفرج عنه بثلاثة أيام فقط بعقوبة بديلة، حيث ذهب لاستكمال إجراءات العقوبة البديلة فاعتقل بتهمة وجود تهمة إضافية بحقه تعود لسنة ٢٠١٤.
- بموجب استرداد من دولة أخرى (حالتين)، إحداهما بحق المعتقل أحمد جعفر بعد تسليمه من سلطات دولة صربيا إلى السلطات البحرينية رغم صدور قرار من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

بوقف ترحيله. والحالة الأخرى بحق المواطن حسن عبدعلي بعد التضييق عليه ومن ثمّ ترحيله من دولة الكويت بسبب زيارته للعراق لمناسبة أربعين الإمام الحسين (عليه السلام) وهو ما كانت حظّته السلطات البحرينية على الكثير من مواطنيها الذين اضطرّوا للسفر إلى العراق بطرق غير مباشرة تجنّباً للملاحقة الرسمية القمعية.

- حالة (واحدة) استدعاء بحضور مباشر من عناصر الأمن في منزل الناشط الحاج عبد المجيد عبدالله محسن المعروف بـ (الحاج صمود)، وذلك تحت طائلة اعتقاله عنوةً لو لم يحضر فوراً في مركز شرطة ١٧ في منطقة مدينة حمد.
- غير محدد (٣١) حالة.



الاستدعاءات

التوصيف الحقوقي:

في البحرين يتعرض الكثير من المواطنين في القضايا ذات الخلفيات السياسية إلى الاستدعاء وهي سياسة بديلة عن الاعتقال التعسفي حيث تذهب السلطات الأمنية في استدعاء المواطنين تجنباً للذهاب في الاعتقال التعسفي الذي يعطي انطباع للأجهزة الأمنية أمام المجتمع الدولي والحقوقي بأنها تتخذ التدابير القانونية وتعالج الملف الحقوقي عبر خفض عدد حالات الاعتقال التعسفي عن الأعوام السابقة؛ ولكنها في الوقت ذاته تقوم بالاستدعاءات الكثيرة في حق المواطنين لأسباب سياسية، كما تتكرر الاستدعاءات إلى بعض المواطنين بقصد الاستهداف، وتجري بعض التهديدات داخل غرف التحقيق فيما يتعرض البعض إلى التهديد والترهيب والتعذيب بقصد رده من المشاركة في التجمعات السلمية والمطالبة بالحقوق في تلك التجمعات أو في غيرها..

كما يختم المحقق جلسته مع المواطن الضحية الذي تم استدعائه بالتهديد بأن لا يتواصل مع منظمات حقوقية أو جهات ذات طابع حقوقي وإلا سيعرض نفسه إلى الاعتقال والتعذيب، ولذلك يكون الرصد الحقوقي في حالات الاستدعاء منخفضاً عن الواقع.

الخلاصة الرقمية:

بلغ عدد حالات الاستدعاء (١٠٥) حالة بحق (٤٥) مواطناً، إذ تكرر استدعاء نفس الأشخاص عدّة مرّات، فتوزّعت الاستدعاءات على الشكل التالي:

(٨٣) استدعاءً بحق (٣٤) رجلاً، أبرزهم كان الناشط التربوي الأستاذ علي مهنا الذي تمّ استدعاءه (١٨) مرّة، والناشط الحاج عبد المجيد عبد الله محسن (الحاج صمود) تمّ استدعاءه (١٥) مرّة، ومخير مشيمع شقيق الشهيد سامي مشيمع تمّ استدعاءه (١٢). من الحالات البارزة أيضاً استدعاء رئيس مجلس إدارة مآتم السنابس حسن المعلمة على خلفيّة إقامة احتفالية «سلام يا مهدي»، واستدعاء عالم الدين سماحة الشيخ علي رحمة.

(٦) استدعاءات بحق (٤) نساء، اثنتين منهنّ هنّ بنات الرمز الحقوقي المعتقل الأستاذ حسن مشيمع، وقد تمّ استدعاء كل منهنّ مرّتين أثناء الوقفة الاحتجاجية مع شقيقهم وابن عمّتهم أمام مركز كانو الصحي للمطالبة بالإفراج عن والدهم وتأمين العلاج اللازم له. ومن حالات استدعاء النساء أيضاً كانت السيدة فضيلة عبدالرسول التي تعرّضت للاعتقال مرّتين خلال هذه السنة وجاء استدعاءها قبيل اعتقالها الأوّل.

(١٦) استدعاء بحق (٨) أطفال، الأطفال الذين تعرّضوا للاستدعاء (٣) مرّات هم حسين محمد علي، فاضل خضير ومجيد حسين. أمّا الذين تعرّضوا للاستدعاء (مرّتين) فهما جعفر علي صنقور وأحمد علي حبييل. واثنين من الأطفال كانا يبلغان من العمر ١٦ سنة حين تم استدعاءهما هما حسين عرفات وجعفر حبيب العم، أمّا الطفل الثامن فهو علي محسن العرب.

المجموع	أطفال	نساء	رجال	الاستدعاءات وفقاً للأشهر
8	٠	٠	8	يناير/ كانون الثاني
12	1	1	10	فبراير/ شباط
1	٠	٠	1	مارس/ آذار
10	٠	٠	10	أبريل/ نيسان
10	٠	٠	10	مايو/ أيار
20	2	٠	18	يونيو/ حزيران
16	5	1	10	يوليو/ تموز
7	٠	٠	7	أغسطس/ آب
8	8	٠	٠	سبتمبر/ أيلول
1	٠	٠	1	أكتوبر/ تشرين الأول
10	٠	4	6	نوفمبر/ تشرين الثاني
2	٠	٠	2	ديسمبر/ كانون الأول
105	16	6	83	المجموع



الاختفاء القسري

إنَّ من أولى تداعيات الاعتقال هو حالة الاختفاء القسري، حيث يؤخذ المواطن المشتبه فيه من قبل السلطات إلى أماكن معروفة ولكن لا تفصح عنها الجهات التي تنفذ الاعتقال ويبقى المواطن أياماً أو أسابيع مجهول الحال والمكان، في حين أنَّ الاعتقال يلبس الجهات الرسمية مسؤولية سلامة المعتقل فيجب الإفصاح منذ اللحظة الأولى عن المكان المزمع أخذه إليه وإن تم تحويله إلى مكان آخر يجب إعلام أهله أو ذويه عن نقله من حيث كان إلى حيث يصير وهذا الأمر لا ضير فيه ولا ضرر على الجهات الأمنية، وفيه التزام بحدود القانون والأعراف.

التوصيف الحقوقي:

منذ العام ٢٠١١ يتعرض الكثير من المعتقلين في البحرين في القضايا ذات الخلفيات السياسية إلى الاختفاء القسري؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعرضهم لانتهاكات واسعة تشمل الانتهاكات السابقة، خاصة مع توظيف قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية بطريقة غير متكافئة.

وبالرغم من أن البحرين ليست طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، إلا أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء، يلزم البحرين بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه:

«(١) يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسري جريمة ضد الكرامة الإنسانية ويدان بوصفه إنكاراً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً خطيراً وصارخاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعدت تأكيدها وطورتها الصكوك الدولية الصادرة في هذا الشأن.

(٢) إن عمل الاختفاء القسري يحرم الشخص الذي يتعرض له، من حماية القانون، وينزل به وبأسرته عذاباً شديداً.

وهو ينتهك قواعد القانون الدولي التي تكفل، ضمن جملة أمور، حق الشخص في الاعتراف به كشخص في نظر القانون، وحقه في الحرية والأمن، وحقه في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما ينتهك الحق في الحياة أو يشكل تهديداً خطيراً له».

ويؤكد دليل المحاكمات العادلة لمنظمة العفو الدولية، أنه «أظهرت التجربة أن السماح بالاتصال بالعامل الخارجي ضمان أساسي يقي من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل حالات «الاختفاء» أو التعذيب أو سوء المعاملة، وهو ضمان حيوي لتأمين الحصول على محاكمة عادلة»^(١٤).

الخلاصة الرقمية:

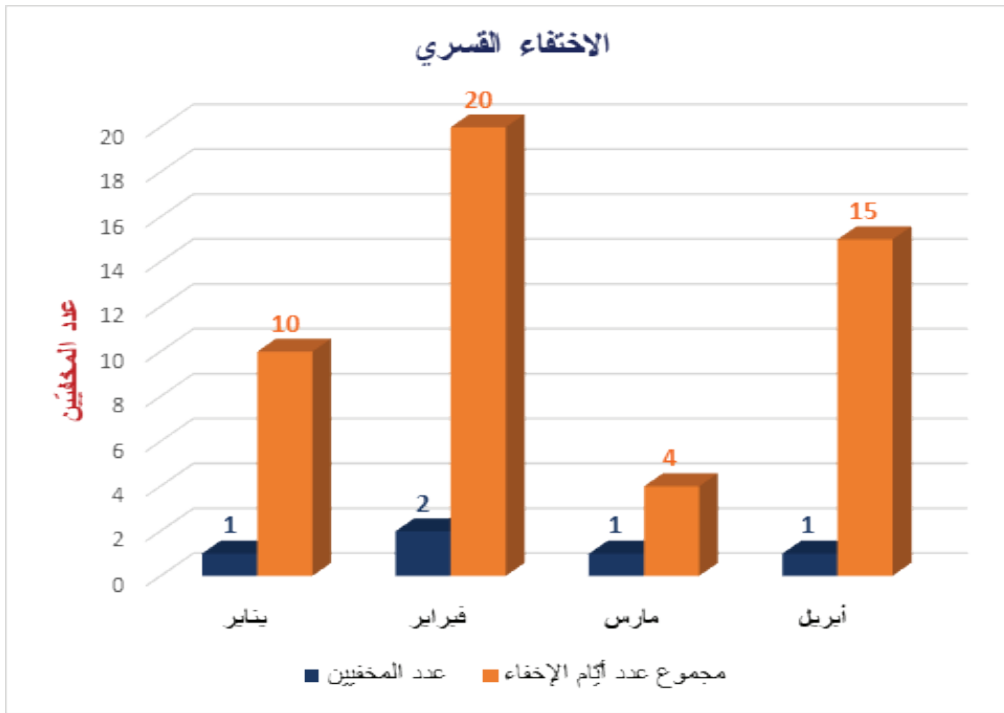
تعرّض (٥) معتقلو رأي للاختفاء القسري قصير الأجل نسبياً، وتراوح عدد أيام الإخفاء لكل مخفي بين (٤) أيام إلى (١٥) يوماً، معدّلها الوسطي (١٠) أيام، ومجموعها (٤٩) يوماً.

علماً أنّ مجموع عدد حالات الاختفاء القسري التي تمّ رصدها منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧ وحتى نهاية ٢٠٢٢ بلغت (٤٤١) حالة من ضمنهم (٥٤) طفلاً، ومجموع عدد أيام إختفاءهم (٧١.٢) يوماً.

تركّزت كل حالات الاختفاء القسري في الأشهر الأربعة الأولى فقط من سنة ٢٠٢٢، وتوزّعت على الشكل التالي:

- شهر يناير/كانون الثاني حالة (واحدة)
- شهر فبراير/شباط (حالتين)
- شهر مارس/آذار حالة (واحدة)
- شهر أبريل/نيسان حالة (واحدة)

14. منظمة العفو الدولية، دليل المحاكمات العادلة، مصدر سابق، ص ٣٨



الأحكام القضائية

من المسلم به أنّ المحاكم في البحرين غير مستقلة وهي تابعة لقرار الأجهزة الأمنية والسلطة السياسية بشعبتها النيابة العامة والمحاكم الجنائية بشكل عام وذلك في خصوص التعامل مع القضايا السياسية والأمنية التي تعتبرها السلطة تمثل معارضة لسياساتها، ويلصق بمن يعارضها تهمة الإرهاب بشكل تلقائي.

غالباً من ما يرد من خلال رصد ومتابعة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية أسماء محاكم تتصدى لمحاكمة المواطنين الذين توجه لهم تهم، وهي المحكمة الجنائية الصغرى، المحكمة الجنائية الكبرى، محكمة درجة أولى، محكمة الاستئناف وأخيراً محكمة التمييز.

التوصيف الحقوقي:

تعاني السلطة القضائية في البحرين من عدم رضى غالبية الشعب عنها وكذلك انتقادات منظمات حقوق الإنسان وغيرها، ذلك لما يعتقد عنها أنها غير مستقلة عن نفوذ السلطة التنفيذية، وذلك عائد للممارسات المشهودة لتلك السلطة، وكذلك بسبب غياب الضمانات التشريعية والتي تعطي الملك السلطة العليا في تعيين القضاة دون أن يكون هناك أي تفعيل حقيقي لضمانة أن الشعب مصدر السلطات جميعها .

تنص المادة (٣٣/ج) من دستور مملكة البحرين على أنه: «يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء، ويعيّن القضاة بأوامر ملكية بناءً على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء.» كما تنص المادة (٦٩) من قانون السلطة القضائية على «يُشكل المجلس الأعلى للقضاء على النحو التالي: أ) رئيس محكمة التمييز. ب) النائب العام. ج) عدد لا يقل عن خمسة من أعضاء السلطة القضائية الحاليين أو السابقين يتم تسميتهم بأمر ملكي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويعهد الملك لرئيس محكمة التمييز رئاسة المجلس الأعلى للقضاء.»

والملك في النظام الدستوري البحريني يحتفظ بصلاحيات واسعة، إذ أنه يرأس جميع السلطات وله فيها صلاحيات كبيرة، بما يتنافى مع

ما يقتضيه الدستور من الفصل بين السلطات، بما يحتفظ من خلاله الملك وكذلك العائلة الحاكمة من نفوذ واسع داخل السلطة القضائية، وكذلك فإن الرقابة الشعبية على القضاء مغيبة تماماً.

إضافة إلى أن تمثيل فئات المجتمع على اختلافها في السلطة القضائية شبه مغيّب، إذ أن قياس وجود فئة القضاة الشيعية ووكلاء النيابة العامة بالمقارنة مع غيرهم من الفئات، فإن أعدادهم قليلة جداً، مع ملاحظة أن نسبة السكان معتنقي المذهب الشيعي في البحرين تفوق ٧٠ بالمئة حسب الإحصائيات الدولية، وهو ما يضع الضوء على آلية تعيين القضاة ووكلاء النيابة، حيث لا تتسم بالحيادية، إذ يطفح داء التمييز في تعيين القضاة ووكلاء النيابة وغيرهم من الجهات القضائية في البحرين، وهو ما يلقي بظلاله على تحقيق العدالة في المجتمع.

تضطلع المحكمة والقضاة بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بتحقيق العدالة، خصوصاً في المحاكمات الجنائية، حيث أنط بها القانون سلطة الإشراف على مجريات التحقيق والتحري، ومراقبة أعمال النيابة العامة فيما يتصل بالمحاكمة، وتكييف الوقائع التكييف الصحيح الذي يتوافق مع القانون وما تقتضيه العدالة، وسلطة نظر الدعاوى وإصدار الحكم فيها.

وحيث أننا لاحظنا الكثير من الانتهاكات التي جرت على المعتقلين الذين يمثلون أمام القضاء، والتي تتسبب في الطعن بعدالة القضاء، إذ أن أخطر ما يكون فيها أنها صادرة من القضاء المعني الأول بحماية حقوق الانسان التي نص عليها الدستور.

كما أن الملاحظ هو الدور السلبي التي تلعبه المحاكم في البحرين فيما يتعلق بتعرض المتهمين للإكراه، إذ أن في غالب الأمر هي ترفض إجراء تحقيق حول ذلك رغم طلب المحامين منها ذلك ورغم إفصاح المتهمين لها بما جرى عليهم من تعذيب أو معاملة قاسية بما حملهم على الاعتراف، والتي ترفض بعض المحاكم تدوين أقوال المتهمين عن ما حصل لهم في محضر الجلسة، إذ أنه دائماً ما يجد المتهمون ومحاميهم صعوبة في إثبات الإكراه، إذ أن ذلك في الغالب يتم في غرف مغلقة، وقد أتاح قانون الإجراءات في المادة (٢٤٠) للمحكمة أن تحقق في أي دليل يتعدّر على الخصوم تحقيقه، إلا أن المحكمة غالباً لا تقوم بذلك، وهي على الأغلب تأخذ بتلك الاعترافات كدليل في الدعوى، إذ أن الغالب هو إدانة المتهمين بناء على اعترافاتهم الباطلة.

الخلاصة الرقمية:

صدر (٧٦) حكماً بحق محكومين من ضمنهم (١٦) حكم بحق أطفال و(حكيمين) بحق السيدة فضيلة عبدالرسول، بحسب التوزيع التالي: (٢٧) عن المحكمة الكبرى، (١٩) عن محكمة درجة أولى غير محدّدة، (٣٠) عن محكمة الاستئناف.

وجاء مجموع مضامين الأحكام على الشكل التالي: (٢.٨) سنة و(٥) أشهر سجن، غرامات مالية مجموعها ٩.٢,٣.. دينار بالإضافة إلى صدور حكم غرامة مالية لم يتم تحديد قدرها، و(٣) أحكام براءة.

المجموع	أطفال	نساء	رجال	الأحكام التعسفية ٢٠٢٢	
				عدد	بالحسب المحكومين
27	8	1	18	المحكمة الكبرى	
30	7	1	22	محكمة الاستئناف	
19	1	٠	18	محكمة درجة أولى غير محددة	
76	16	2	58	المجموع	

أحكام أخرى	البراءة	الغرامات المالية	الأشهر	السنوات	الأحكام التعسفية ٢٠٢٢	
					عدد	بالحسب أنواع الأحكام
0	0	500,600 د.ب.	6	122	المحكمة الكبرى	
1	3	401,000 د.ب.	6	70	محكمة الاستئناف	
0	0	700 د.ب.	53	11	محكمة درجة أولى غير محددة	
1	3	902,300 د.ب.	65	203	المجموع	

الأحكام التعسفية ٢٠٢٢
بحسب أنواع الأحكام خلال الأشهر

أحكام أخرى	البراءة	الغرامات المالية	الأشهر	السنوات	المحكمة	الأشهر
0	0	د.ب. 400,000	0	38	المحكمة الكبرى	يناير/كانون الثاني
0	0	د.ب. 100,000	6	53	المحكمة الكبرى	فبراير/شباط
0	0	د.ب. 0	0	6	المحكمة الكبرى	مارس/آذار
0	0	د.ب. 1,000	6	1	محكمة الاستئناف	
0	0	د.ب. 100	0	1	محكمة درجة أولى غير محددة	أبريل/نيسان
0	0	د.ب. 400,000	0	38	محكمة الاستئناف	
0	0	د.ب. 0	36	0	محكمة درجة أولى غير محددة	مايو/أيار
0	0	د.ب. 0	0	6	محكمة الاستئناف	
0	0	د.ب. 0	6	4	محكمة درجة أولى غير محددة	يونيو/حزيران
0	0	د.ب. 600	0	18	المحكمة الكبرى	
0	0	د.ب. 600	0	3	محكمة درجة أولى غير محددة	يوليو/تموز
0	0	د.ب. 0	6	2	محكمة درجة أولى غير محددة	
0	0	د.ب. 0	0	3	المحكمة الكبرى	أغسطس/آب
0	0	د.ب. 0	0	4	المحكمة الكبرى	سبتمبر/أيلول
0	0	د.ب. 0	2	1	محكمة درجة أولى غير محددة	
0	3	د.ب. 0	0	1	محكمة الاستئناف	أكتوبر/تشرين الأول
0	0	د.ب. 0	3	0	محكمة درجة أولى غير محددة	
0	0	د.ب. 0	0	4	محكمة الاستئناف	نوفمبر/تشرين الثاني
1	0	د.ب. 0	0	20	محكمة الاستئناف	ديسمبر/كانون الأول
0	0	د.ب. 500,600	6	122	المحكمة الكبرى	المجموع
1	3	د.ب. 401,000	6	70	محكمة الاستئناف	
0	0	د.ب. 700	53	11	محكمة درجة أولى غير محددة	
1	3	د.ب. 902,300	65	203	المجموع الكلي	

الأحكام التعسفية ٢٠٢٢
عددها بحسب المحكومين خلال الأشهر

الأشهر	المحكمة	رجال	نساء	أطفال	المجموع	المجموع الكلي
يناير/كانون الثاني	المحكمة الكبرى	4	0	0	4	4
فبراير/شباط	المحكمة الكبرى	4	0	2	6	6
مارس/آذار	المحكمة الكبرى	0	0	6	6	9
	محكمة الاستئناف	2	0	0	2	
أبريل/نيسان	محكمة درجة أولى غير محددة	1	0	0	1	10
	محكمة الاستئناف	4	0	0	4	
مايو/أيار	محكمة درجة أولى غير محددة	6	0	0	6	9
	محكمة الاستئناف	0	0	6	6	
يونيو/حزيران	المحكمة الكبرى	7	1	0	8	11
	محكمة درجة أولى غير محددة	3	0	0	3	
يوليو/تموز	محكمة درجة أولى غير محددة	2	0	1	3	3
أغسطس/آب	المحكمة الكبرى	1	0	0	1	1
سبتمبر/أيلول	المحكمة الكبرى	2	0	0	2	4
	محكمة درجة أولى غير محددة	2	0	0	2	
أكتوبر/تشرين الأول	محكمة الاستئناف	2	1	1	4	5
	محكمة درجة أولى غير محددة	1	0	0	1	
نوفمبر/تشرين الثاني	محكمة الاستئناف	3	0	0	3	3
ديسمبر/كانون الأول	محكمة الاستئناف	11	0	0	11	11
المجموع	المحكمة الكبرى	18	1	8	27	76
	محكمة الاستئناف	22	1	7	30	
	محكمة درجة أولى غير محددة	18	0	1	19	
المجموع الكلي		58	2	16	76	76

الانتهاكات في السجون

الانتهاكات الفردية في السجون

إنّ الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقل لا تقف عند حد اعتقاله تعسفياً دون أمر قضائي أو جرم مشهود وإنما تصاحبه من لحظة اعتقاله إلى أن تأتي لحظة الإفراج عنه، بل أنها تلاحقه بعد الإفراج عنه بصور تتشكل في حرمانه من الحقوق المدنية أو بعضها وفقاً لنظام بوليسي يضع ختماً على الملف الشخصي للمواطن قد تصل إلى طول حياته.

فالانتهاكات الفردية التي يتحدّث عنها هذا الفصل تتمثل هي في خصوص الانتهاكات التي يتعرض لها في أثناء وجوده في المعتقل قبل صدور الحكم ضده أو الأمر بإخلاء السبيل أو أثناء وجوده في السجن في مدة قضاءه عقوبة الحرمان من الحرية من أول يوم إلى آخر يوم يقضيه في السجن.

وتنقسم الانتهاكات إلى انتهاكات فردية وانتهاكات جماعية، حيث سنعرض للانتهاكات الجماعية بعد عرض الانتهاكات الفردية بالتفصيل وذكر بعض الحالات التي تمكنت الوفاق من رصدها.

هذه الانتهاكات تحصل في أماكن متعددة بدء من مكان الاعتقال البيت أو مكان العمل أو الطريق، مروراً بـ مركز التحقيق ويليها النيابة العامة وبعدها مكان الاحتجاز المؤقت، وغالباً ما يكون الحوض الجاف المكان الأكثر شهرة لتوقيف المتهمين، حيث انتظار جلسات المحكمة التي لا تخلو من انتهاكات يتعرض لها المواطن المتهم فيها وبعد ذلك تبدأ وفور صدور الحكم فصلاً طويلاً من الانتهاكات في السجن الذي يقع في قرية جو جنوب شرق البحرين.

الخلاصة الرقمية:

بلغ عدد الانتهاكات الفردية في السجون لعام ٢٠٢٢ (٣٧٢) انتهاكاً تخلّلتها (٢٤) انتهاكاً طال الحريات الدينية أو حصل فيه مساس بالمعتقدات والرموز الدينية، يندرج تحت عناوين التعذيب وسوء المعاملة.

توزعت الانتهاكات بحسب نمطها على الشكل التالي: (٤١) حالة تعذيب، (٢٤٥) حالة سوء معاملة، (٨٤) حالة حرمان من العلاج، (حالتين) حرمان من التعليم.

بينما توزعت بحسب مراكز الاحتجاز على الشكل التالي: (٣٢٢) حالة في سجن جو المركزي، (٣٧) حالة في سجن الحوض الجاف، (٣) حالات في سجن قرين العسكري، حالة (واحدة) في سجن مدينة عيسى للنساء، حالة (واحدة) في سجن مركز التحقيقات، و(٨) حالات لم يتم تحديد مركز الاحتجاز التي حصلت فيها.

المجموع الكلي	المجموع			الحرمان من التعليم	الحرمان من العلاج	سوء المعاملة			التعذيب		الانتهاكات الفردية بحسب الأشهر
	أطفال	نساء	رجال	رجال	رجال	أطفال	نساء	رجال	أطفال	رجال	
26	1	0	25	1	4	1	0	19	0	1	يناير/ كانون الثاني
11	0	0	11	0	3	0	0	8	0	0	فبراير/ شباط
20	0	0	20	0	7	0	0	10	0	3	مارس/ آذار
18	0	0	18	0	6	0	0	10	0	2	أبريل/ نيسان
16	0	0	16	0	10	0	0	5	0	1	مايو/ أيار
41	14	1	26	0	12	10	1	13	4	1	يونيو/ حزيران
27	0	0	27	0	2	0	0	24	0	1	يوليو/ تموز
103	0	0	103	0	2	0	0	87	0	14	أغسطس/ آب
43	0	0	43	0	15	0	0	20	0	8	سبتمبر/ أيلول
19	0	0	19	0	6	0	0	8	0	5	أكتوبر/ تشرين الأول
22	0	0	22	0	8	0	0	13	0	1	نوفمبر/ تشرين الثاني
26	0	0	26	1	9	0	0	16	0	0	ديسمبر/ كانون الأول
372	15	1	356	2	84	11	1	233	4	37	المجموع
	372			2	84			245		41	المجموع الكلي

المجموع الكلي	المجموع			الحرمان من التعليم	الحرمان من العلاج	سوء المعاملة			التعذيب		الانتهاكات الفردية بحسب السجون
	أطفال	نساء	رجال	رجال	رجال	أطفال	نساء	رجال	أطفال	رجال	
322	0	0	322	1	71	0	0	218	0	32	سجن جو المركزي
37	14	0	23	1	9	10	0	9	4	4	سجن الحوض الجاف
3	0	0	3	0	2	0	0	1	0	0	سجن قرين العسكري
1	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	سجن مدينة عيسى
1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	مركز التحقيقات
8	1	0	7	0	2	1	0	5	0	0	غير محدد
372	15	1	356	2	84	11	1	233	4	37	المجموع
	372			2	84			245		41	المجموع الكلي

المجموع	الحرمان من التعليم	الحرمان من العلاج	سوء المعاملة	التعذيب	الانتهاكات الفردية بحسب الأشهر
26	1	4	20	1	يناير/ كانون الثاني
11	·	3	8	·	فبراير/ شباط
20	·	7	10	3	مارس/ آذار
18	·	6	10	2	أبريل/ نيسان
16	·	10	5	1	مايو/ أيار
41	·	12	24	5	يونيو/ حزيران
27	·	2	24	1	يوليو/ تموز
103	·	2	87	14	أغسطس/ آب
43	·	15	20	8	سبتمبر/ أيلول
19	·	6	8	5	أكتوبر/ تشرين الأول
22	·	8	13	1	نوفمبر/ تشرين الثاني
26	1	9	16	·	ديسمبر/ كانون الأول
372	2	84	245	41	المجموع

المجموع	الحرمان من التعليم	الحرمان من العلاج	سوء المعاملة	التعذيب	الانتهاكات الفردية بحسب السجون
322	1	71	218	32	سجن جو المركزي
37	1	9	19	8	سجن الحوض الجاف
3	·	2	1	·	سجن قرين العسكري
1	·	·	1	·	سجن مدينة عيسى
1	·	·	·	1	مركز التحقيقات
8	·	2	6	·	غير محدد
372	2	84	245	41	المجموع

تعددت أشكال الانتهاكات التي تعرّض لها معتقلو الرأي والكثير من هذه الانتهاكات تشابهت وتكرّرت فكان أبرزها الحرمان من الاتصال (٦٣) حالة، العزل في الانفرادي (٦١) حالة، حرمان من مستلزمات النظافة البدنية ومن الوسائد واللحافات والشراشف (٣٠) حالة، تكبيل اليدين لساعات طويلة أو لأيام (٢٢) حالة، الحرمان من الشمس (٢٢) حالة، وحرمان المعتقلين المرضى من مراجعة طبيب مختص (١٢) حالة.

أمّا أبرز الحالات الخاصة فقد كانت:

حالة الشيخ عبد الجليل المقداد، الذي يعاني من عدّة أمراض هي الديسك في الظهر وتورّم في القدم ومشاكل في الرؤية وآلام في الرأس ودوخة. حدّد له موعد في مستشفى السلمانية، وقبيل أخذه إلى الموعد أخبره الشرطي أنّ الطبيب المعالج غير موجود في المستشفى، فردّ الشيخ متسائلاً «ما الحاجة للذهاب إلى المستشفى

في ظل غياب الطبيب المعالج؟»، فردّ عليه الشرطي المسؤول أنّه إذا رفض الذهاب رغم عدم وجود طبيب، فعليه أن يوقّع على مستند يفيد فيه برفضه لتلقّي العلاج، فرض الشيخ ذلك لعدم صحّته، فقبّل رفضه بشتمه بألفاظ نابية جدّاً من قبّل الشرطي علي فرحان وبتهديده بالاعتداء عليه جسدياً إن لم يوقّع، وحاول ٥ عناصر شرطة الاعتداء عليه جسدياً ولكن تمّ ردّهم من قبّل عناصر آخرين. ثمّ تمّ نقله قسراً في صندوق السيارة إلى المستشفى.

انقطاع أخبار ١٤ معتقلاً ونقلهم إلى جهة مجهولة لمدة تجاوزت الشهر في ظروف غامضة جداً أثارت القلق على مصيرهم، قبل السماح لهم بالتواصل مع عائلاتهم، وما زال عزلهم عن باقي المعتقلين مستمر، وقد تمّ توثيق بعض تفاصيل تعرّضهم للتعذيب وسوء المعاملة والحرمان من العلاج التي يفوق مجموعها (٧.) حالة بسبب تكرار الاعتداءات عليهم.

عدد الحالات	عنوان الانتهاك	الانتهاكات الفردية بحسب أنواعها
22	تكبيل اليدين لساعات طويلة أو لأيام	التعذيب
10	ضرب مبرح	
4	ضرب	
2	رش برذاذ الفلفل الحار	
1	تعذيب أثناء التحقيق	
1	حرمان من شرب الماء	
1	نقل في صندوق السيارة إلى مستشفى	
41		مجموع التعذيب

63	حرمان من الاتصال	
1	حرمان من الاتصال المرئي	
2	قطع الاتصال	
1	انقطاع الأخبار تماماً حتى عن باقي المعتقلين	
61	عزل في الانفرادي	
14	نقل إلى جهة مجهولة	
30	حرمان من مستلزمات النظافة الشخصية أو غيرها من الضروريات (وسائد، لحافات،...)	
2	حرمان من اقتناء ثياب من خارج السجن	
3	مصادرة المقتنيات	
22	حرمان من الشمس	
1	تكبير خلال فترة الشمس	
4	حرمان من التبضع من متجر السجن (الكانتين)	
9	حرمان من إحياء مناسبة دينية	سوء المعاملة
1	حرمان من مستلزمات الصلاة	
1	تدنيس مستلزمات العبادة	
9	حرمان من الزيارة	
1	تهديد العائلة أثناء الزيارة	
6	حرمان من تشييع أقارب متوفين	
5	مماطلة في الإفراج	
3	احتجاز مع جنائيين	
1	تعرض معتقل للسرقة من قبل شرطي	
2	اعتداء لفظي	
1	تهديد	
1	تهديد بالحرمان من العلاج	
1	نقل إلى مبنى العزل	
245		مجموع سوء المعاملة

10	إهمال تأمين العلاج	
9	تدهور الحالة الصحية	
3	تدهور الحالة النفسية	
7	تفاقم الحالة الصحية	
2	تفاقم الحالة الصحية بسبب التعذيب	
7	حرمان من مراجعة عيادة السجن	
12	حرمان من مراجعة طبيب مختص	
2	حرمان من مراجعة المستشفى	
1	حرمان من اجراء عملية جراحية	
8	إلغاء موعد في المستشفى	
2	إلغاء موعد عملية جراحية	
1	إلغاء موعد مع طبيب مختص	
1	اعطاء مواعيد طبية بعيدة زمنياً لمراجعة عيادة السجن	
6	حرمان من الأدوية	
2	حرمان من مستلزمات وبيئة مناسبة لمرضى السكر	
3	عدم ملائمة وجبات الطعام	
1	عدم انتظام العلاج	
1	مريض ربو محتجز مع جنائيين مدخنين	
2	إصابة بمرض بسبب ظروف السجن	
1	تفاقم الحالة الصحية بإشراف إدارة السجن (صرف دواء مضر من قِبل العيادة)	
1	تفاقم الحالة الصحية بإشراف إدارة السجن (عدم ملائمة المكيف مع الحالة الصحية)	
1	تفاقم الحالة الصحية بإشراف إدارة السجن (ماء الشرب ملوث)	
1	رفض ضابط المبنى تلقي شكوى حول حالة صحية	
84		مجموع الحرمان من العلاج
1	حرمان من تقديم الامتحان	الحرمان من
1	حرمان من متابعة الدراسة	التعليم
2		مجموع الحرمان من التعليم
372		المجموع الكلي

الحرمان من العلاج

الانتهاكات الجماعية في السجون

بلغ عدد الانتهاكات الجماعية في السجون (٥٤) انتهاكاً (٤٥) منها في سجن جو المركزي و(٩) في سجن الحوض الجاف، وتخللها (١٥) انتهاكاً طال الحريات الدينية أو حصل فيها مساس بالمعتقدات والرموز الدينية خلال مناسبتي عاشوراء وعيد الغدير.

أنواع الانتهاكات الجماعية وفقاً للسجون		سجن الحوض الجاف	سجن جو المركزي
حرمان عام من ممارسة الشعائر الدينية		0	9
حرمان من مستلزمات العبادة		0	1
إغلاق قنوات التلفاز لمنع المعتقلين من متابعة مجالس عاشوراء		0	1
امتناع متجر السجن (الكائنين) عن بيع المستلزمات مناسبة دينية		0	1
قطع التكييف خلال إقامة مراسم دينية		0	1
تأخير تقديم وجبات الإفطار في شهر رمضان		0	1
تقديم وجبات طعام مضرّة		2	0
قطع المياه (إحدى المرات بسبب إقامة مراسم دينية)		0	3
قطع المياه الساخنة		1	0
حملات تفتيش مهينة، مصادرة/تخريب مقتنيات		0	9
الاعتداء بالضرب على مجموعة معتقلين		0	3
رش رذاذ الفلفل الحار على المعتقلين		1	0
عزل مجموعة معتقلين في السجن الانفرادي		0	2
إهمال عام في تأمين العلاج		1	2
انخفاض في مستوى السكر لدى عموم المضربين عن الطعام		1	0
احتجاز في العزل الصحي لمدة طويلة نسبياً		1	0
حرمان عام من الاتصال		0	5
حرمان عام من الزيارات		0	1
حرمان عام من الخروج للشمس		0	4
تقليص ساعات الشمس كعقاب		1	1
ضعف الإضاءة بسبب عدم الصيانة		0	1
تهديد بالحرمان من ترشيح الأسماء إلى قائمة الإفراجات وفق قانون العقوبات البديلة		1	0
		9	45
		المجموع	
		54	

الاحتجاجات داخل السجون

الاحتجاجات الفردية في السجون

شهدت مراكز الاحتجاز في البحرين عدة اضطرابات خلال سنة ٢٠٢٢. نتيجة لتردي أوضاع السجون، وهو أسلوب يلجئ إليه السجناء بعد عدم الاستجابة لمطالبهم أو بسبب تفاقم الأوضاع المتردية.

مثل هذه الاحتجاجات تعكس صورة أخرى للواقع الداخلي للسجون والذي لا يمكن الحصول على تفاصيله كاملة من دون وجود لجنة تحقيق مستقلة تتقصى الحقيقة وتقوم بإجراء المقابلات مع كافة الضحايا للاطلاع على الشكاوى والتفاصيل، خصوصاً وأن الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل لا تتعاطى بشفافية في التعليق على شكاوى الضحايا.

الخلاصة الرقمية:

بلغ عدد الاحتجاجات الفردية في السجون لعام ٢٠٢٢ (٥٣) احتجاجاً.

توزعت الاحتجاجات بحسب نمطها على الشكل التالي: (٢٣) حالة إضراب عن الطعام، (٤) حالات إضراب عن الاتصال، حالة (واحدة) إضراب عن الزيارات، حالة (واحدة) امتناع عن الخروج للشمس، (٤) حالات رفع لافتات، (حالتين) رفع هتافات، (١٨) حالة طرق على أبواب الزنازين.

بينما توزعت بحسب مراكز الاحتجاز على الشكل التالي: (٣٨) حالة في سجن جو المركزي، (١٢) حالة في سجن الحوض الجاف، (حالتين) في سجن قرين العسكري، وحالة (واحدة) لم يتم تحديد مركز الاحتجاز التي حصلت فيها.

المجموع	الاحتجاجات الفردية بحسب السجون		
	أطفال	رجال	
38	0	38	سجن جو المركزي
12	5	7	سجن الحوض الجاف
2	0	2	سجن قرين العسكري
1	1	0	غير محدد
53	6	47	المجموع

المجموع	الاحتجاجات الفردية بحسب الأشهر		
	أطفال	رجال	
2	0	2	يناير/ كانون الثاني
2	0	2	فبراير/ شباط
2	0	2	مارس/ آذار
2	0	2	مايو/ أيار
11	4	7	يونيو/ حزيران
3	2	1	يوليو/ تموز
1	0	1	أغسطس/ آب
23	0	23	سبتمبر/ أيلول
3	0	3	أكتوبر/ تشرين الأول
1	0	1	نوفمبر/ تشرين الثاني
3	0	3	ديسمبر/ كانون الأول
53	6	47	المجموع

المجموع الكلي	المجموع		غير محدد	سجن قرين العسكري	سجن الحوض الجاف		سجن جو المركزي	الاحتجاجات الفردية بحسب أنواعها
	أطفال	رجال			أطفال	رجال		
23	2	21	1	0	1	6	15	إضراب عن الطعام
4	0	4	0	1	0	0	3	إضراب عن الاتصال
1	0	1	0	1	0	0	0	إضراب عن الزيارة
1	0	1	0	0	0	0	1	الامتناع عن الخروج للشمس
4	0	4	0	0	0	0	4	رفع لافتات
2	0	2	0	0	0	0	2	رفع هتافات
18	4	14	0	0	4	1	13	طرق على أبواب الزنازين
53	6	47	1	2	5	7	38	المجموع



الاحتجاجات الجماعية في السجون

الخلاصة الرقمية:

بلغ عدد الاحتجاجات الجماعية في السجون (٢١) احتجاجاً، (١٣) منها في سجن جو المركزي و(٨) في سجن الحوض الجاف.

سجن الحوض الجاف	سجن جو المركزي	أنواع الاحتجاجات الجماعية وفقاً للسجون
0	2	إضراب عام عن الاتصال
0	1	إضراب عام عن الخروج للشمس
4	1	إضراب عام عن الطعام
2	0	إرجاع وجبات الطعام
0	1	رفع هتافات
0	3	اعتصام في ممرات السجن ورفع الهتافات
0	4	اعتصام في ساحة السجن (إحدى المرات نصره للقضية الفلسطينية)
0	1	الدوس على علم الكيان الصهيوني
1	0	تغطية كاميرات المراقبة
1	0	طرق على أبواب الزنازين
8	13	المجموع
21		

الاحتجاجات والاعتصامات

منذ ما قبل نشوء الدولة الحديثة في البحرين في بداية السبعينات من القرن الماضي، عوداً إلى بداية القرن العشرين في العشرينات والثلاثينات والخمسينات والستينات منه، بل يمكن القول منذ أن بدأت قبيلة الحكم الحالي بدخول البحرين عنوة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، لم يخلو الحراك الشعبي من هبات متتالية اعتراضاً على منهج الحكم من جهات متعددة، ويغلب على كل هذه النواحي غياب العدالة في التعامل من السكان الأصليين للبحرين.

حيث يطغى أسلوب النهب الصريح أو المقنع والسرقة المغلفة بعناوين مثل المراسيم أو القرارات أو توجه الحاكم لمنح أو منع المواطنين حقوقهم على أساس الرغبة الشخصية والميل الفردي بعيداً عن مبدأ المساواة في التمتع بالحقوق بصرف النظر عن الانتماء أفراد المجتمع.

منذ آنذاك إلى الآن فإنَّ الحركة الشعبية تلعب دوراً هاماً في كشف غياب الشرعية الشعبية للحكم القائم فيما تتنوع أساليب الحركة الشعبية بين الاعتراضات الشفهية التي تجد مكاناً لها في المجالس والندوات والاجتماعات بين الناس بشكل عام - كفعل طبيعي حتمي لطبيعية البشر في قبولهم أو رفضهم لأي شيء - وتصل إلى العرائض المكتوبة والموقعة من قبل شخصية للوجهاء وتصل إلى العرائض الموقعة بإمضاءات المواطنين بشكل عام، أي أن العرائض تكون أحياناً نخبوية وأحياناً شعبية عامة.

وتصل أحياناً كثيرة إلى هبّات شعبية على الأرض تكون على شكل مسيرات أو مظاهرات أو احتجاجات واعتصامات وإضرابات حيث تطورت أساليبها بالمقارنة مع الحقبة الزمنية التي سبقت تكنولوجيا الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي حيث تحولت إلى جانب المسيرات أو المظاهرات أو الاحتجاجات الواقعية على الأرض إلى مثيلاتها في الفضاء الافتراضي من خلال وسائط التواصل الاجتماعي الذي لا يخلو أهمية عن الأسلوب التقليدي... لأنه في واقع الأمر يكون كاشفاً عن حجم السخط الشعبي وغياب الرضى عن أدنى درجة من درجات العدالة في الحكم في البحرين.

أما الاحتجاجات والاعتصامات والوقفات التضامنية ومثيلاتها فهي أعمال تصنفها السلطات الأمنية والقضائية بأنها أعمال جرمية ومدانة في البحرين خلافاً لمقررات الدستور.

حيث تأخذ النشاطات المجتمعية صوراً سلمية لنشاطاتهم التي يعتبرونها جزء من إظهار مواقفهم حيال سياسة السلطات السياسية أو الأمنية مثل المسيرات، أو أمسيات دعائية، أو تعليق يافطات أو نشرات تتعلق بالحركة الاحتجاجية، أو إطفاء الأنوار، أو إغلاق المحال التجارية، أو وقفات احتجاجية، أو وقفات تضامنية، أو ختمات قرآنية، أو زيارة قبور الشهداء، أو مجالس تعزية بمناسبة ذكرى الشهداء، أو تكريم عوائل الشهداء والمعتقلين والمغتربين، أو الصلاة في موقع مسجد العلويات الذي تم هدمه من قبل السلطات في العام ٢٠١١م وترفض السلطات إعادة بناءه.

الخلاصة الرقمية:

بلغ عدد الاحتجاجات والفعاليات والأنشطة السلمية على أنواعها (٩٥٤) احتجاجاً توزع على (٦٠) منطقة بالشكل التالي: مسيرات سلمية (١٦٤)، ووقفات احتجاجية (٤٠٤)، كتابة عبارات سياسية وتعليق لافتات (١٢١)، ووقفات تضامنية (١٤)، إغلاق المحلات التجارية (٣)، إضاءة شموع (١)، زيارات لأضرحة الشهداء (١٥٥)، مجالس تعزية للشهداء (٤)، تكريم عوائل الشهداء والمعتقلين والمغتربين (٧)، الصلاة في موقع مسجد العلويات (٢٣)، أمسيات دعائية (٣)، إحتجاجات أخرى متفرقة (٥٥).

المجموع	احتجاجات أخرى	أمسية دعائية	الصلاة في موقع مسجد العلويات	تكريم عوائل الشهداء والمعتقلين والمعتربين	مجلس تعزية للشهداء	زيارات لأضرحة الشهداء	إضاءة شموع	إغلاق المحلات التجارية	وقفه تضامنية	كتابة عبارات سياسية أو تعليق لافتات	وقفه احتجاجية	مسيرات سلمية	الفعاليات والاحتجاجات السلمية ٢٠٢٢ وفقاً للأشهر
84	2	2	3	0	0	15	0	0	2	11	38	11	يناير/ كانون الثاني
120	12	0	0	2	0	20	1	3	6	17	24	35	فبراير/ شباط
68	9	0	2	2	0	11	0	0	0	6	23	15	مارس/ آذار
87	8	0	2	1	2	8	0	0	0	13	27	26	أبريل/ نيسان
50	1	0	1	1	0	15	0	0	0	5	24	3	مايو/ أيار
90	0	0	1	0	0	7	0	0	2	8	61	11	يونيو/ حزيران
56	1	0	0	0	0	19	0	0	0	6	25	5	يوليو/ تموز
62	7	0	2	0	0	9	0	0	0	10	32	2	أغسطس/ آب
49	0	0	1	1	1	9	0	0	1	6	24	6	سبتمبر/ أيلول
72	3	0	2	0	0	8	0	0	0	10	37	12	أكتوبر/ تشرين الأول
87	2	1	4	0	0	9	0	0	2	8	48	13	نوفمبر/ تشرين الثاني
129	10	0	5	0	1	25	0	0	1	21	41	25	ديسمبر/ كانون الأول
954	55	3	23	7	4	155	1	3	14	121	404	164	المجموع

المجموع	احتجاجات أخرى	أمسية دعائية	الصلاة في موقع مسجد العلويات	تكريم عوائل الشهداء والمعتقلين والمقربين	مجلس تعزية للشهداء	زيارات لأضرحة الشهداء	إضاءة شموع	إغلاق المحلات التجارية	وقفه تضامنية	كتابة عبارات سياسية أو تعليق لافتات	وقفه احتجاجية	مسيرات سلمية	الفعاليات والاحتجاجات السلمية ٢٠٢٢
													وفقاً للمحافظات
17	2	0	0	0	0	5	0	0	0	6	4	0	المحافظة الجنوبية
360	38	2	0	3	1	72	0	0	9	81	64	90	المحافظة الشمالية
531	11	1	23	4	2	70	1	3	5	16	330	65	محافظة العاصمة
42	3	0	0	0	1	8	0	0	0	17	6	7	محافظة المحرق
4	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2	غير محدد
954	55	3	23	7	4	155	1	3	14	121	404	164	المجموع

المجموع	احتجاجات أخرى	أمسية دعائية	الصلاة في موقع مسجد العلويات	تكريم عوائل الشهداء والمعتقلين والمقربين	مجلس تعزية للشهداء	زيارات لأضرحة الشهداء	إضاءة شموع	إغلاق المحلات التجارية	وقفه تضامنية	كتابة عبارات سياسية أو تعليق لافتات	وقفه احتجاجية	مسيرات سلمية	الفعاليات والاحتجاجات السلمية ٢٠٢٢
													وفقاً للمناطق
													المحافظة الجنوبية
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	غير محدد
16	2	0	0	0	0	5	0	0	0	6	3	0	النويدرات
17	2	0	0	0	0	5	0	0	0	6	4	0	مجموع المحافظة الجنوبية
													المحافظة الشمالية
31	10	0	0	0	0	5	0	0	0	16	0	0	أبوصبيح
26	1	0	0	0	0	1	0	0	0	1	1	22	أبوصبيح والشاخورة
15	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	12	أبو قوة
1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	إسكان عالي
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	الحجر
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	الحلة
51	5	0	0	0	0	26	0	0	0	7	1	12	الدراز
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	السهلة الشمالية

22	7	0	0	0	0	4	0	0	0	11	0	0	الشاخورة
3	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	2	القدم
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	اللوزي
8	0	0	0	0	0	4	0	0	1	0	2	1	المالكية
48	8	0	0	0	0	4	0	0	0	22	0	14	المرخ
14	1	0	0	0	0	2	0	0	0	5	0	6	المقشع
4	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	2	الهملة
6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0	1	باربار
4	0	0	0	0	0	2	0	0	1	1	0	0	بني جمرة
4	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2	بوري
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	جدالحاج
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	دار كليب
22	0	0	0	0	0	2	0	0	6	1	13	0	دمستان
9	0	0	0	1	1	5	0	0	0	0	0	2	سار
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	سترة
2	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	سلماباد
13	0	0	0	0	0	3	0	0	0	2	1	7	شهركان
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	صدد
5	0	0	0	1	0	3	0	0	0	0	0	1	عالي
14	1	0	0	1	0	0	0	0	0	3	5	4	كرانة
10	1	0	0	0	0	4	0	0	0	3	1	1	كرزكان
1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مدينة حمد - الدوار ء
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	مقابة
37	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	37	0	دمستان وكرزكان والمالكية
360	38	2	0	3	1	72	0	0	9	81	64	90	مجموع المحافظة الشمالية
													غير محدد
3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2	غير محدد
1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فعالية وطن اللؤلؤ
4	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2	مجموع غير محدد
													محافظة العاصمة
14	2	0	0	1	0	3	0	0	2	0	0	6	البلاد القديم
2	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	الحورة
8	0	0	0	1	0	4	0	0	1	0	0	2	الديه
23	0	0	23	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الزنج
5	0	0	0	0	0	2	0	1	0	0	0	2	السنايس

13	0	0	0	0	1	1	0	1	0	3	1	6	السهلة الجنوبية
4	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	1	0	العكر
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	الكورة
2	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	الماحوز
8	0	0	0	0	0	4	0	0	0	0	0	4	المصلى
6	1	0	0	0	0	1	0	0	0	2	2	0	المعامير
14	1	0	0	0	0	3	0	0	0	1	1	8	المنامة
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	الزنيه صالح
5	0	0	0	0	0	5	0	0	0	0	0	0	النعيم
1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	أم الحصم
2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	تولي
13	0	0	0	0	1	10	1	0	1	0	0	0	جدحفص
4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	0	0	رأس رمان
27	2	0	0	0	0	1	0	1	0	2	6	15	سترة
11	0	0	0	0	0	6	0	0	0	2	0	3	سترة - الخارجية
2	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	سترة - القرية
2	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	سترة - سفالة
3	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	سترة - مهزة
8	0	0	0	0	0	7	0	0	0	0	0	1	سترة - واديان
17	0	0	0	1	0	5	0	0	0	0	0	11	كر بباد
11	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10	0	السلمانية
1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	البيديع (قرب مناطق مثلث الصمود)
323	4	1	0	0	0	4	0	0	1	1	307	5	السنابس وجدحفص والديه
531	11	1	23	4	2	70	1	3	5	16	330	65	مجموع محافظة العاصمة
													محافظة المحرق
24	0	0	0	0	0	0	0	0	0	16	6	2	الدير
6	0	0	0	0	1	5	0	0	0	0	0	0	المحرق
12	3	0	0	0	0	3	0	0	0	1	0	5	سماهيح
42	3	0	0	0	1	8	0	0	0	17	6	7	مجموع محافظة المحرق
954	55	3	23	7	4	155	1	3	14	121	404	164	المجموع



الإفراجات

حالات الإفراجات عن المعتقلين تنقسم إلى أقسام متعددة:

- **الأول:** انتهاء المدة الزمنية التي أدين بها السجين (تختصر بعبارة «إنهاء المحكومية»).
 - **الثاني:** إفراجات المناسبات الدينية والوطنية.
 - **الثالث:** الإفراج عن المعتقل بعد التحقيق في المراكز الأمنية بدون عرضه على النيابة.
 - **الرابع:** الإفراج بعد عرض المعتقل على النيابة مباشرة.
 - **الخامس:** الإفراج بعد عرض المعتقل على المحكمة بعد قضاء مدة في التوقيف.
 - **السادس:** إفراجات بعقوبات بديلة.
- وهناك حالات قد لا يكون هناك داعٍ لذكرها، بحيث إن الصور الست تكفي لرسم تصوراً كافٍ لتقريب صورة الإفراجات.

الخلاصة الرقمية:

بلغ عدد الإفراجات عن معتقلي الرأي (١٩٨) حالة من ضمنهم (١٢) معتقل ممن كانوا أطفال بتاريخ الاعتقال، بالإضافة إلى السيدة فضيلة عبدالرسول التي اعتقلت مرتين خلال هذه السنة وأفرج عنها مرتين.

لم يتمّ تحديد أسباب معظم حالات الإفراج لسنة ٢٠٢٢م، ولكن تمّ التأكّد من عدد الحالات التالية: (٤) حالات أنها محكوميتهم، (٦) حالات أفرج عنهم بعقوبات بديلة، (٣) حالات إفراج بكفالات مالية بعد عرض المعتقلين على المحكمة، و(حالتين) لمرضى أفرج عنهم بسبب ظروف أمراضهم.

العدد	أطفال	نساء	رجال	الإفراجات
49	2	0	47	يناير/ كانون الثاني
٥	0	1	٤	فبراير/ شباط
12	3	0	9	مارس/ آذار
28	0	0	28	أبريل/ نيسان
10	0	0	10	مايو/ أيار
5	0	0	5	يونيو/ حزيران
8	4	0	4	يوليو/ تموز
3	0	0	3	أغسطس/ آب
5	1	0	4	سبتمبر/ أيلول
6	0	1	5	أكتوبر/ تشرين الأول
15	0	0	15	نوفمبر/ تشرين الثاني
52	2	0	50	ديسمبر/ كانون الأول
198	12	2	184	المجموع

العدد	أسباب الإفراج
4	إنهاء المحكومية
6	عقوبة بديلة
٣	إفراج بكفالة مالية
2	حالة خاصة (مريض)
182	غير محدد
198	المجموع



السجون المفتوحة في بعدها القانوني

السجون المفتوحة... مبادرة أطلقها رئيس مجلس الوزراء وولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة في أول حديث صحفي له بعد تسلمه رئاسة مجلس الوزراء،^{١٥} وأخذت حيزها التنفيذي في شهر نيسان/أبريل/نيسان ٢٣. ٢م مع إعلان مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة تنفيذ المرحلة الثانية من أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٧. ٢م بشأن العقوبات والتدابير البديلة.

ويتكوّن برنامج السجون المفتوحة من ثلاث مراحل، يتم في المرحلة الأولى، وضع المعتقلين لمدة ثلاثة أشهر في مبنى مخصص، وفي ظروف أقل تشديداً، مع إمكانية أن يحصل السجين على هاتف محمول. في المرحلة الثانية يتم نقلهم لمدة ثلاثة أشهر إلى مبنى آخر خارج السجن، ويكون عليهم السوار الإلكتروني، ويعطى لهم اللقاء بأهلهم والرجوع للمبنى من جديد. في المرحلة الأخيرة التي تبدأ بعد انقضاء ستة أشهر بانتهاء المرحلتين الأولى والثانية، يكون للسجناء الحق في الإستفادة من قانون العقوبات البديلة.^{١٦}

إنّ التوجهات الحكومية في توسيع نطاق تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة توازت مع تنفيذ برنامج السجون المفتوحة وما يكفله من تعزيز الإستفادة من تدابير العقوبة البديلة. غير أن **لا من قانون صريح ولا من أحكام واضحة تنظم على وجه التحديد برنامج السجون المفتوحة في إطاره التنظيمي والتنفيذي، وأن قانون العقوبات والتدابير البديلة الذي يتم الإسناد إليه، لم يأتي حتى على ذكر مفهوم السجون المفتوحة.** وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول **ضوابط آلية تنفيذ البرنامج الذي يطبّق في ظل غياب سند قانوني يراعه.**

15 تبني برنامج لمراكز الإصلاح والسجون المفتوحة لحماية النسيج الاجتماعي، فقرة المجتمع، وكالة أنباء البحرين، لمزيد من المعلومات: <https://www.bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1%2BDhzoio74ybdgiNueGnR7321%3D>

16 إدارة سجن جو تطلع المعتقلين على آلية تنفيذ "السجون المفتوحة"، مرآة البحرين، لمزيد من المعلومات: <http://mirrorbah.hopto.me/news/61489.html>

وعلى سبيل المثال، في العشرين من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢م أكمل ٤٦ محكوم، ١٢ منهم معتقلين سياسيين و٣٤ محكومين جنائيين الثلاثة أشهر للمرحلة الأولى من برنامج السجون المفتوحة التي بدأت في ٢١ أغسطس/آب ٢٠٢٢م، وقد كان من المفترض أن يدخلوا المرحلة الثانية، إلا أن وزارة الداخلية طبقت على ٤٣ منهم (ثلاثة منها لم يتخطوا المرحلة الأولى)، المرحلة الثانية في الثاني من أبريل/نيسان ٢٠٢٣م^{١٧}، أي بعد انقضاء مهلة الثلاثة أشهر المخصصة للمرحلة الأولى.

إنّ التناقض بين ما يتم التصريح فيه وما يتم تطبيقه في الواقع، يرجع في أسبابه إلى افتقار برنامج السجون المفتوحة إلى أسس قانونية واضحة وشاملة. فأى بعدٍ قانوني يُطرح في ظل غياب أسس قانونية تبني الخطوط الأولى لأي مشروع قانون؟

فبرنامج السجون المفتوحة في تطبيقاته الحالية يفتقر إلى بعد قانوني يحدد ويرعى توافقه مع قانون العقوبات العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦، وهذا ما يمس بسيادة هذا القانون. فكيف تطبق تدابير السجون المفتوحة الصادرة عن وزير الداخلية على سجين أنزلت به عقوبة يُفترض تنفيذها بموجب قانون العقوبات العامة؟.

17 حساب المستشار القانوني على تطبيق تويتر: https://twitter.com/ebrahim_sarhan/status/1642582308766056451?s=20



التقارير المرفوعة للجهات الأممية

تقرير مقدم للاستعراض الدوري الشامل

في تقريرها المقدم للاستعراض الدوري الشامل بشأن الانتهاكات الحقوقية التي ترتكبها السلطات البحرينية، بتاريخ ١٤ مارس/آذار ٢٠٢٢، طالبت الوفاق المجتمع الدولي بالضغط على حكومة البحرين للإفراج الفوري وغير المشروط- عن جميع سجناء الرأي الذين سجنوا بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي ومن بينهم الأمين العام للوفاق، الشيخ علي سلمان، وبرفع الحظر عن حق التجمع السلمي، والتوقف عن تطويع القوانين بغية التضييق على حق التعبير عن الرأي. الوفاق دعت إلى ضمان مساءلة مرتكبي التعذيب ووصول الضحايا إلى العدالة والانتصاف، وإلى تعزيز الإطار القانوني لضمان استقلال النظام القضائي والحق في محاكمة عادلة المكفول بالمادتين ٩ و١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. كما دعت إلى تعليق تنفيذ أحكام الإعدام وإعلان وقف اختياري لتطبيق العقوبة، وإلى تعديل قانون عام ٢٠٠٦ المتعلق بـ «حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية» لتجنب فرض انعدام الجنسية على الأفراد والتقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي على أسر المتضررين، وإلغاء تعديل القانون الذي يسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، كذلك إنهاء ممارسة سحب الجنسية. الوفاق أكدت على ضرورة مكافحة التمييز على أساس ديني، فتح مكتب قطري للمفوضية السامية كامل الصلاحيات، وكذلك الشروع في حوار وطني حقيقي بين الحكومة والمعارضة.

تقرير مقدم للجنة القضاء على التمييز العنصري

في تقريرها المقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD)، بتاريخ ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، أكدت جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية ممارسة الحكومة البحرينية سياسة التمييز الممنهجة ضد الشيعة لا سيما بعد انتفاضة ٢٠١١ رغم أنهم يشكلون غالبية السكان،

وذلك في السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية. الوفاق لفتت إلى منع زعماء المعارضة الشيعية والنشطاء الحقوقيين من الترشح أو التصويت في الانتخابات، ناهيك عن هدم وتخريب المساجد والحسينيات والأضرحة من قبل قوات أمن الدولة، حيث تنتهك حرية الشيعية بشكل مستمر لا سيما أثناء عاشوراء التي تحولت إلى مناسبة لممارسة العقاب الجماعي بحق المواطنين وعلماء الدين. وأضافت أن وسائل الإعلام الوطنية تنتهج التحريض وتستخدم لغة معادية ضد الشيعية. كما وتحرم المؤسسات الطلاب الشيعية من المنح الدراسية وتتدخل في اختيار تخصصاتهم، وتفرض التعليم الديني السنني المالكي في المدارس. الوفاق لفتت إل أنه في بعض الحالات، تحط هذه المقررات بشكل مباشر من المعتقدات الشيعية وتصف الشيعية بالكفار. الوفاق ذكرت أن الشيعية يُعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية حيث يستبعدون من المناصب في الوزارات وقوات الأمن لأن الحكومة تفضل توظيف مجنسين بهدف تغيير التركيبة السكانية للبلاد. وذكرت ما يواجهه الشيعية من تمييز في خدمات الإسكان وغيرها.

تقرير مقدمة للجنة حقوق الإنسان: البيئة السياسية المقيدة

قدمت الوفاق تقريراً إلى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة التي ناقشت في ١٩ يوليو/تموز ٢٠٢٢ مدى التزام البحرين بالملاحظات الختامية المتعلقة بالمحاكم العسكرية وأحكام الإعدام وحرية الرأي والتعبير.

وجاء في التقرير: ومن بين الأسباب التي سببت انتهاك الحقوق السياسية، التعديلات الدستورية عام ٢٠٢٠ وكذلك التعديلات اللاحقة لها، والتي أدت لغياب مبادئ وحقوق سياسية مهمة، خاصة مبدأ «الشعب مصدر السلطات»، والذي أدى - بالتزامن مع الاجراءات والتدابير الحكومية - إلى غياب هذا المبدأ، ومبادئ أخرى كما سوف يتبين، الأمر الذي أدى لانتهاك الحقوق السياسية في البحرين ومنها: منع التجمعات السياسية، وحل الجمعيات السياسية واستهدافها وخاصة الجمعيات المعارضة، وملاحقة الناشطين السياسيين واستهدافهم بسبب ممارستهم لحرية الرأي والتعبير، وصولاً إلى العزل السياسي بحق الجمعيات السياسية وأعضائها الذي مارسته الحكومة في انتخابات ٢٠١٨ و ٢٠٢٢.

وقد تزامنت العملية الانتخابية في ٢٠٢٢ مع استكمال السلطات البحرينية في احكام ماوصفه المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد الحسين «إغلاق الفضاء الديمقراطي»^{١٨}؛ من خلال تقييد حرية التعبير عن الرأي، ومصادرة حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وتفشي سياسة الإفلات من العقاب، وتصاعد الانتهاكات التي منها: الاعتقالات التعسفية، المحاكمات غير العادلة، اسقاط الجنسية، التعذيب وسوء المعاملة، المداهمات غير القانونية للمنازل والمنشآت السكنية، انتهاك حرية التنقل، الملاحقات القضائية للناشطين، خطابات الكراهية، القتل خارج إطار القانون، حل الجمعيات السياسية.

«تجدر الإشارة إلى أن قانون الجمعيات السياسية للعام ٢٠٠٥ جرى استغلاله من قبل الحكومة البحرينية لقمع المجتمع المدني وتقييد حرية تكوين الجمعيات من خلال: الرفض التعسفي لطلبات التسجيل، والتدخل المباشر في عمل المنظمات غير الحكومية، والحل والاستيلاء من دون مبررات قانونية على تلك المنظمات لانتقاد قادتها مسؤولي الحكومة وسياساتها، والتقييد الشديد لقدرة الجمعيات على جمع التبرعات وتلقي الأموال من الخارج... وغير ذلك من إجراءات وتدابير تقييد عمل الجمعيات على اختلافها.



النتائج والتوصيات

تصدر جمعية الوفاق الوطني الإسلامية هذا التقرير الذي يوثق الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون البحرينيون في العام ٢٠٢٢م ابتداءً من شهر يناير/كانون الثاني إلى شهر ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه، وتضع فيه أمام المطالعين والمهتمين والحقوقيين ومنظمات حقوق الإنسان والإعلام المقروء والمرئي ووسائل التواصل الاجتماعي ومراكز الدراسات والتوثيق، هذا الكم الهائل من المخالفات والانتهاكات والتجاوزات التي قامت بها السلطات الأمنية والقضائية في البحرين بحق المواطنين البحرينيين.

وكانت الشهادات التي وضعت في التقرير مستندة إلى ما تمكنت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية من الوصول إليه من معلومات دقيقة وذات مصداقية من المصادر التي تقوم بمتابعة الشأن الحقوقي في البحرين.

وقد حاولت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية جهدها، حيث لم تألوا جهداً لصدور هذا التقرير بكل ما فيه من تفاصيل ومعلومات من شأنها ان تعكس حقيقة ما يجري في البحرين.

النتائج:

يشهد الواقع الحقوقي انحداراً كبيراً في البحرين؛ خصوصاً مع استمرار سياسة الإفلات من العقاب فضلاً عن الإجهاز على الهامش الضئيل لحرية العمل السياسي والتقويض الموسع لحرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي وحرية الدين والمعتقد وحرية تكوين الجمعيات وحق المواطنة وتكريس العزل السياسي واستمرار المحاكمات غير العادلة.

منذ العام ٢٠١١م حتى نهاية العام ٢٠٢٢م، نفّذت السلطات البحرينية العديد من حالات الاعتقال التعسفي ذات الصلة بالاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في فبراير/شباط ٢٠١١م، وذلك وفقاً لتقارير حقوقية محلية. واستناداً إلى ما ذكره الضحايا أو ذوهم أو ما اطلعنا عليه من وثائق، يظهر أن أغلب حالات الاعتقال المرصودة تقع، على الأقل، في إحدى الفئتين التاليتين، حسب تصنيف الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في الأمم المتحدة، حيث يقع التعسّف في سلب الحرية إذا كان ناجماً عن ممارس/آذارة حرية التعبير والتجمع (الفئة الثانية)، وإذا لم تُحترم القواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة (الفئة الثالثة).

إنّ حق التجمع السلمي محظور بشكل كامل في البحرين منذ ٢٠١٤، وقد فرض قانون التجمعات قيوداً غير ضرورية لتجريم حق التجمع السلمي، واتسمت ممارسة السلطات البحرينية لتطبيق القانون بالتفسير التعسفي للقيود المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفرت السلطات البحرينية لنفسها الذريعة القانونية للتعسف في اسقاط الجنسية، وذلك عبر قانون الجنسية وقانون الإرهاب، وأخفقت السلطات البحرينية في توفير المراجعة الإدارية أو القضائية الفعالة للأشخاص المسقطه جنسياتهم.

انتهاكات واسعة قوّضت العمل السياسي والحقوقي، انتهت بالعزل السياسي ضد الآلاف من أعضاء الجمعيات السياسية المعارضة التي تم حلها لأسباب سياسية وكيدية خلال العام ٢٠١٨ و ٢٠٢٢.

لقد فشلت الأمانة العامة للتظلمات ووحدة التحقيق الخاصة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من القيام بأدوارهم؛ والحاجة لاجداث تعديلات تشريعية تكفل مبدأ الاستقلالية لهذه المؤسسة، خصوصاً المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشأت بما يخالف مبادئ باريس.

التوصيات:

١. على السلطات البحرينية الشروع الفوري للتنفيذ الجاد لتوصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق والـ UPR، وأن ترفع الحظر عن حق التجمع السلمي، وتتوقف عن تطويع القوانين المحلية في التضييق على حق التعبير عن الرأي.

٢. يجب على السلطات البحرينية أن تتوقف عن عمليات القتل خارج إطار القانون، وأن تضمن توفير المحاكمات العادلة للمواطنين، وتسمح للمراقبين بحضور تلك الجلسات.

٣. كما نؤكد على حاجة البحرين إلى مراقبة دولية على أداء الأجهزة التي أنشأتها السلطات البحرينية بعد تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق لإبراز الحقائق.

٤. ضرورة أن تصدق البحرين على عدد من المعاهدات الدولية التي لم تصبح طرفاً فيها مثل: الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المعينة.

٥. إنّ الحاجة ملحة لأن تكون هنالك رقابة أممية من قبل الأمم المتحدة على تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق والاستعراض الدوري الشامل للبحرين، بعد صدور قرارات الزامية للسلطات البحرينية بتحسين الحالة الحقوقية.

٦. كما ندعو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان إلى تبني التوصيات التالية:

٧. تعيين مقرر أممي خاص بالبحرين، والضغط على السلطات البحرينية للسماح للمقرررين الأممين بزيارة البحرين، ومراقبة الأوضاع الداخلية، لاسيما المقرر الأممي الخاص بالتعذيب ومقرر حرية التجمع وتكوين الجمعيات ومقرر المدافعين عن حقوق الإنسان، ومقرر الحريات الدينية.

٨ .تشكيل لجنة تحقيق دولية في كافة الانتهاكات الواقعة في البحرين، تقدم توصيات الزامية إلى الحكومة البحرينية؛ لتحسين الحالة الحقوقية.

٩ .فتح مكتب قطري للمفوضية السامية كامل الصلاحيات.

١٠ .حث البحرين للانضمام لاتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية، وإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي بما فيهم المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين ورجال الدين.

١١ .دعوة السلطات البحرينية لإلغاء عقوبة الإعدام السياسية.

19 تقرير المنتدى حول حالة الشيخ عبدالجليل المقداد <https://www.bfhr.org/article.php?id=1132&cid=34>

20 تقرير ال منتدى الأول حول حالة المعتقلين ال14 <https://www.bfhr.org/article.php?id=1131&cid=1>

21 تقرير 'التسامح الديني المفقود 2' الصادر عن منظمات ثلاث <https://www.bfhr.org/uploaded/files/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%82%D9%88%D8%AF%20%282%29.pdf>

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
Al-Wefaq National Islamic Society
www.alwefaq.org - www.alwefaq.net



مواسم القوم



جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
Al-Wafaq National Islamic Society